مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9638

الأربعاء، 29 أيار/مايو 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد أفونسو	(موزامبيق)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إفستيغنيفا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	سيراليون	السيد سوا
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وجنوب أفريقيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى المشاركة في الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد فينسلاند.

السيد فينسلاند (*تكلم بالإنكليزية*): انقضى الآن ما يزيد على سبعة أشهر منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. أفضت الأعمال الإرهابية المروعة التي اقترفتها حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية المسلحة وما أعقبها من حملة عسكرية وأعمال عدائية تشنها إسرائيل بلا هوادة في غزة إلى معاناة واسعة النطاق يتعذر تصورها. وتفيد التقارير بمقتل ما يزيد على 36 000 فلسطيني وأكثر من 1 500 إسرائيلي ورعايا أجانب، بينما لا تزال 125 رهينة محتجزة في غزة وأصيب عشرات الآلاف من الأشخاص، معظمهم من الفلسطينيين. وشرد زهاء مليوني فلسطيني من ديارهم في قطاع غزة، وأجبر كثيرون منهم على النزوح عدة مرات، ونزح حوالي 100 000 إسرائيلي من المجتمعات في شمال إسرائيل وجنوبها. لقد وصل مسار اتفاق وقف إطلاق النار وتأمين إطلاق سراح الرهائن إلى طريق مسدود، بينما تبدأ إسرائيل عملية برية موسعة في رفح وحولها، ولا يفتأ الدمار يزداد استفحالا. إن الحادث المفجع الذي وقع يوم الأحد، حيث لقي 45 فلسطينيا مصرعهم وأُصيب 200 آخرون وفقا للتقارير، بينما التهمت النيران الخيام التي كانوا يلوذون بها، ليس واقعة منفردة في سياق عدد صادم من الضحايا المدنيين. أذكر جميع الأطراف بالتزاماتها بحماية المدنيين.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الضفة الغربية المحتلة محتقنة بالاتجاهات السلبية. وهناك خطر مستمر في اندلاع حريق إقليمي وهو يتصاعد في كل يوم تستمر فيه الحرب. ويجب أن يتغير ذلك المسار إذا أردنا تجنب المزيد من الكوارث. وأحثّ جميع الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات فوراً وبحسن نية. وأكرر نداءاتي ودعوات الأمين العام المتكررة للإفراج الفوري عن الرهائن المحتجزين في غزة ووقف فوري لإطلاق النار لأسباب إنسانية.

يواجه الفلسطينيون في غزة جولة أخرى من النزوح الجماعي، حيث فرّ مليون شخص من رفح، هُجّر العديد منهم عدة مرات. وقد أدت ظروف الاكتظاظ والنقص الحاد في الغذاء والماء والدواء إلى البؤس وانتشار الأمراض. والاستجابة الإنسانية غير كافية على الإطلاق لتلبية تلك الاحتياجات.

وفي 24 أيار/مايو، أصدرت محكمة العدل الدولية أمرها بشأن طلب جنوب أفريقيا تعديل الأمر المؤرخ 28 آذار/مارس في قضية تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، مؤكدة من جديد تدابيرها المؤقتة السابقة ومبينة تدابير جديدة.

يواصل العاملون في المجال الإنساني تقديم المساعدة المنقذة للحياة في بيئة صعبة للغاية. والظروف غير الآمنة الناجمة عن القصور الخطير في آليات الإخطار الإنساني يضاعفها الاكتظاظ واليأس وانهيار القانون والنظام، مما يعرّض العمليات الإنسانية للخطر ويكلّف أرواح العاملين في المجال الإنساني – بمن فيهم نحو 200 من موظفي الأمم المتحدة. وقبل ساعات فقط، أدى ذلك الانهيار للقانون

والنظام إلى نهب منظم جيداً لقاعدة رفح اللوجستية التابعة للأونروا، مما جعلها غير صالحة للعمل إلى حد ما، وهي المركز الرئيسي لعملياتنا. وبينما لا نزال نحقق في هذه الظروف، فإنني أدين أي أعمال عنف تطال مباني الأمم المتحدة.

وكما أطلعتُ المجلس في إحاطتي قبل أكثر من أسبوع بقليل (انظر S/PV.9631)، فإن فتح معبرين في الشمال، إلى جانب دخول السلع الإنسانية القادمة من أشدود ومن الأردن، وكذلك عبر الرصيف العائم الذي بنته الولايات المتحدة عبر قبرص – والذي هو، بالمناسبة، قيد الإصلاح الآن – هي تطورات إيجابية، لكنها قاصرة إلى حد كبير. وأكرر نداءات الأمين العام لإعادة فتح معبر رفح فوراً ولوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء قطاع غزة.

وأودّ أيضاً أن أركز على الضفة الغربية المحتلة، حيث يستمر العنف والاتجاهات السلبية الأخرى بمعدل ينذر بالخطر. ولا تزال العمليات الإسرائيلية واسعة النطاق مستمرة والتي غالباً ما تقابلها اشتباكات مميتة مع الفلسطينيين المسلحين، فضلاً عن تصاعد عنف المستوطنين والهجمات التي يشنها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين. إن نقاط الاحتكاك حول المستوطنات تزداد سوءاً مع توسع المشروع الاستيطاني المخطط له جيداً.

ويساورني القلق بشكل خاص إزاء رفع إسرائيل الأمر العسكري الذي يحظر على الإسرائيليين دخول ثلاث مستوطنات تم إخلاؤها في شمال الضفة الغربية، وهي سياسة سارية منذ وضع قانون فك الارتباط لعام 2005، وأحيط علماً بالأمر العسكري اللاحق الذي أعلن المنطقة منطقة عسكرية مغلقة، مما منع فعلياً دخول الإسرائيليين والفلسطينيين.

لقد اشتد خطر حدوث تصعيد خطير في جميع أنحاء المنطقة. واستمر تبادل إطلاق النار عبر الخط الأزرق بين إسرائيل وحزب الله والجماعات المسلحة الأخرى غير التابعة للدولة في لبنان. وبالإضافة إلى التصعيد المقلق للغاية بين إسرائيل وإيران الذي شهدناه الشهر الماضي، استمرت الهجمات الجوية ضد إسرائيل من قبل المسلحين في المنطقة وهجمات الحوثيين ضد الشحن الدولي في البحر الأحمر. هذا مزيج قابل للاشتعال.

ومن الواضح أنه يجب على جميع الأطراف أن تغير مسارها على وجه السرعة. ومن الصواب أننا جميعاً نركز على منع حدوث مزيد من التدهور أو البحث عن حلول لأكثر الاحتياجات إلحاحاً، ولكن أي حل سيكون قصير الأجل أو يؤدي حتى إلى نتائج عكسية ما لم يتم ربط تلك الجهود العاجلة باستراتيجية سياسية أطول أجلاً. ولن تكون أي محاولة لمعالجة التحديات الإنسانية والأمنية مستدامة ما لم تكن جزءاً من نهج أوسع يعالج مستقبل غزة السياسي. ذلك المستقبل جزء لا يتجزأ من دولة فلسطينية واحدة موحدة تشكل أساساً حاسماً لتحقيق حل الدولتين. ولا يزال ذلك هو محور التركيز الرئيسي لجهودي.

وطوال الأشهر الأخيرة، انخرطتُ أنا والأمين العام على نطاق واسع مع الطرفين والمنطقة والأطراف الفاعلة الدولية للتشجيع على اتباع نهج مشترك لمعالجة الأزمات الإنسانية والأمنية والسياسية المعقدة التي لا تؤثر على غزة فحسب، بل على الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها وإسرائيل والمنطقة. ويجب أن نتوصل إلى اتفاق لإطلاق سراح الرهائن والتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار. فلا يوجد وقت نضيعه على الإطلاق. ولا تزال الأمم المتحدة على اتصال منتظم بالوسطاء والأطراف، ونحن ملتزمون بدعم تنفيذ أي اتفاق من هذا القبيل. وسيكون وقف إطلاق النار المستدام أمراً بالغ الأهمية للاستجابة الإنسانية الشاملة والإنعاش المبكر لتلبية الاحتياجات الهائلة في غزة.

وفي الوقت نفسه، ينبغي لنا أن نضع إطاراً لتعافي غزة، وأن نفعل ذلك بطريقة تدفعنا بشكل ملموس نحو حل سياسي طويل الأجل في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، لا بطريقة تدفعنا بعيداً عنه. وقد سبق لي أن أوجزت بعض المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن نسترشد بها في ذلك العمل – وأود أن أكرر التأكيد على العديد منها هنا وأن أتوسع فيها.

أولاً، ينبغي ألا يكون هناك وجود عسكري إسرائيلي طويل الأجل في غزة، بينما يجب في الوقت نفسه معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل، لا سيما في أعقاب أعمال الإرهاب التي ارتكبت في 7 تشرين الأول/أكتوبر.

ثانياً، إن غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية المقبلة، ويجب أن تظل كذلك دون تقليص في أراضيها.

ثالثاً، يجب توحيد غزة والضفة الغربية سياسياً واقتصادياً وإدارياً. ويجب أن تحكمها حكومة فلسطينية يعترف بها ويدعمها الشعب الفلسطيني والمجتمع الدولي. وإذا كانت الترتيبات الانتقالية مطلوبة، فيجب أن تصمم بحيث تحقق حكومة فلسطينية موحدة في إطار زمني محدد ومحدود. لا يمكن أن يكون هناك حل في الأجل الطويل في غزة دون أن يكون سياسياً في الأساس.

وكانت رسالتي في بروكسل، حيث التقينا بالشركاء الدوليين المجتمعين بشأن فلسطين، تنسج على هذا المنوال. وتلك هي نفس الرسالة التي أوجهها إلى المجلس اليوم، وهي رسالة مباشرة وملحّة – يجب أن نعزز مؤسسات السلطة الفلسطينية وأن نحافظ عليها قبل فوات الأوان، بينما نرفض أي خطوات تسعى إلى التقويض المنهجي لقدرتها على البقاء، مثل استمرار حجز إسرائيل لإيرادات السلطة الفلسطينية من المقاصّة. إنه وضع مالي خطير للغاية بالنسبة للسلطة الفلسطينية. وقد حذّرتُ قبل أكثر من عام من أن 30 عاماً من بناء الدولة في فلسطين معرضة لخطر شديد. وهذا قد بات أكثر صحة اليوم، وباتت العواقب أكثر خطورة.

إن التأكيد على سبيل يفضي إلى حل الدولتين يعني الحفاظ على المؤسسات التي يُراد لها أن تحكم هذه الدولة في حد ذاتها وصونها. وعلاوة على ذلك، ستكون تلك المؤسسات حيوية لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في ضمان الحكم الذي يقوده الفلسطينيون في غزة. تمثل حكومة التكنوقراط الفلسطينية الجديدة برئاسة رئيس الوزراء محمد مصطفى، التي تضم ثمانية وزراء من غزة، فرصة هامة لنا جميعاً لدعم اتخاذ خطوات ملموسة في الاتجاه الصحيح، وهي تتماشى مع مبادئ مستقبل غزة التي أوجزتها للتو.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم للحكومة الجديدة وأن يعمل معها لمعالجة الأزمة المالية الأليمة التي تعاني منها السلطة الفلسطينية وأن يعزز قدرتها على الحكم ويعدها للاضطلاع مجددا بمسؤولياتها في غزة وحكم الأرض الفلسطينية المحتلة برمتها في نهاية المطاف. وسيلزم الأمر إجراء إصلاحات سياسية ومؤسسية واقتصادية ولكنها يجب أن تكون قابلة للتحقيق وذات مصداقية، مع توفير التمويل لها. وينبغي أن نكفل أن تكون السلطة الفلسطينية جزءا لا يتجزأ من التخطيط لتعافي غزة وإعادة إعمارها. وأحث جميع الجهات الفاعلة على الاعتراف بالدور الحاسم الذي ينبغي أن تؤديه السلطة الفلسطينية في غزة والعمل على تمكينها من العودة لأنه لا يوجد في الواقع بديل موثوق به. ونعلم بالفعل أن حجم الأضرار هائل. فقد حدد تقييم مؤقت للأضرار الناجمة عن تأثير الأشهر الأربعة الأولى من النزاع في غزة، أجراه البنك الدولي والأمم المتحدة بدعم من الاتحاد الأوروبي، تكلفة الخسائر المادية التي لحقت بالبنية التحتية الحيوية، مثل المستشفيات والإسكان والطرق الأساسية، في تلك المرحلة، بنحو 18,5 بليون دولار. وستكون التكلفة النهائية أضعاف هذا الرقم.

ومن الواضح أن الحجم الهائل للجهود سيتطلب تعبئة أوسع تحالف ممكن من المانحين ومصادر التمويل من القطاع الخاص، فضلا عن إدخال تحسينات كبيرة على كيفية دخول مواد إعادة الإعمار غزة. ونعلم بالفعل أن المانحين والمستثمرين لن يتعاونوا من دون اتخاذ الأطراف خطوات ملموسة لإيجاد حل سياسي وضمان عدم تدمير غزة مرة أخرى بعد إعادة بنائها. وأود أن أقول بوضوح: ستؤدي الأطر والهياكل السياسية التي ننشئها الآن دورا هاما في نجاح أو فشل المراحل التالية. وهذا يتطلب منا أن نخطط ونتصرف بتأن وبشكل مدروس، مدركين أن قرارات اليوم لن تشكل الحكم المستقبلي لغزة فحسب، بل ستحدد أيضا مسار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على نطاق أوسع.

أدرك التحديات العديدة التي تعترض محاولة تحقيق تلك الأهداف بينما تستعر الحرب في غزة وبينما يتركز اهتمامنا بحق على تلبية الاحتياجات الملحة على أرض الواقع. ولكن الوقت حان لاتخاذ خيارات سياسية صعبة. وإذا أهملنا إرساء أسس الحل الدائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني وإنهاء الاحتلال، فإن الأجيال القادمة ستظل تدفع ثمن الفشل. ولن توضع تلك الأسس في غزة فحسب، بل أيضا في الضفة

الغربية المحتلة ويجب ألا يضعها المانحون والمجتمع الدولي فحسب، بل القادة الملتزمون من جميع أطراف النزاع. ولا بد من معالجة دوافع النزاع، بما في ذلك العنف والتوسع الاستيطاني ونشاط المقاتلين. ويجب أن تتوقف التدابير الإسرائيلية التي تقوض السلطة الفلسطينية الآن. ومن دون إحراز تقدم بشأن كل واحدة من هذه المسائل، سنبدأ عملية تقويض ما لم نبدأه بعد. وبعد أهوال الأشهر السبعة الماضية والأيام القليلة الماضية، يحتاج الفلسطينيون والإسرائيليون بشدة إلى أفق سياسي. ومن دون ذلك، لن يكون هناك طريق مستدام للخروج من دائرة المعاناة والبؤس اللذين نشهدهما كل يوم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فينسلاند على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته هذا الصباح. ومن الواضح أن الحالة في غزة لا تزال مروعة وما زلنا نشعر بالقلق أيضا إزاء الحالة في الضفة الغربية.

إننا نشعر بالغضب والهلع لمقتل عشرات المدنيين الفلسطينيين وإصابة أكثر من 200 شخص بجروح خطيرة، بما في ذلك أطفال، في أعقاب غارة جوية إسرائيلية في 26 أيار/مايو. ولا يمكن للكلمات أن تعبر عن مشاعر الفقد التي تشعر بها الأسر التي تحطمت حياتها بسبب ذلك الحادث المأساوي. وكان الفلسطينيون المتضررون من الغارات الجوية التي وقعت في 26 أيار/مايو قد هُجروا عدة مرات، استجابة لأوامر الإخلاء الإسرائيلية ولاذوا بالمخيمات التي طالتها الغارات الجوية الإسرائيلية في نهاية الأسبوع الماضي. وقالت إسرائيل إن مقتل المدنيين كان خطأ وإنه يُحتمل أن يكون ناجما عن انفجارات ثانوية وإن الغارة كانت تستهدف اثنين من كبار إرهابيي حماس اللذين قتلا أيضا. وقد حثثنا إسرائيل على بذل المزيد من الجهد لحماية أرواح الفلسطينيين الأبرياء وإجراء تحقيق سريع وشفاف وشامل.

وكما قلنا من قبل، فإن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها ضد حماس ولكن على إسرائيل أيضا التزامات بحماية المدنيين. ولا تقلل حقيقة اختباء قادة حماس ومقاتليها بين المدنيين من ضرورة قيام إسرائيل بعملياتها وفقا للقانون الدولي الإنساني. ويجب على إسرائيل أن تفعل المزيد لحماية الفلسطينيين الأبرياء في غزة. وأكدنا أيضا أنه يجب على إسرائيل أن تربط عملياتها العسكرية باستراتيجية سياسية يمكن أن تكفل إلحاق الهزيمة الدائمة بحماس وإطلاق سراح جميع الرهائن وتضمن مستقبلا أفضل للشعب الفلسطيني. فالنمط المستمر من الأضرار المدنية الكبيرة الناجمة عن حوادث مثل غارات يوم الأحد الجوية يقوض أهداف إسرائيل الاستراتيجية في غزة.

وقد أشار العديد من الأعضاء إلى الأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في الأسبوع الماضي والذي نلاحظ أنه يردد موقف الولايات المتحدة بأنه يجب على إسرائيل أن تتجنب تنفيذ عملية عسكرية كبيرة في قلب رفح. فعملية كهذه ستعرض أعدادا هائلة من المدنيين للخطر. وما زلنا نعتقد أن هناك بدائل لعملية كبرى، يمكن أن تحقق بصورة أفضل هدف إسرائيل المتمثل في إلحاق الهزيمة الدائمة بحماس وأن تحمي أيضا الفلسطينيين الأبرياء.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء قلة المعونة التي تتدفق إلى غزة وتصل إلى المحتاجين. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار مصر السماح بشحن المعونة عبر معبر كرم أبو سالم وندعو إسرائيل إلى إزالة جميع الحواجز التي تعترض تدفق المعونة على نطاق واسع عبر جميع المعابر والطرق. ويجب بذل المزيد من الجهود لضمان وصول المزيد من المساعدات إلى غزة عبر جميع الطرق وتوزيعها بأمان على المحتاجين في جميع أنحاء غزة. وقد كان لإغلاق معبر رفح الحدودي أثر على الحالة الإنسانية والأمنية. وفي الوقت الذي تواجه فيه غزة المجاعة، من الضروري أن نزيد كميات الغذاء والوقود والإمدادات التي تصل إلى المحتاجين. ويجب أن تتوقف هجمات المستوطنين المتطرفين العنيفين على قوافل المعونة الإنسانية المتجهة إلى غزة وعلى المدنيين الفلسطينيين. وندين تلك الهجمات وقد أوضحنا أنه يجب على إسرائيل أن توفر الأمن للقوافل وسائقيها وأن تتخذ إجراءات لضمان مساءلة الأفراد الذين يرتكبون أعمال عنف ويعوقون إيصال المعونة الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين.

ونحيط علما بتطرق المنسق الخاص فينسلاند إلى مسألة إعادة الإعمار في غزة ونشدد على الدور الهام الذي تضطلع به كبيرة المنسقين كاغ في ذلك الجهد. وقد أوضحت الولايات المتحدة آراءها بشأن إعادة الإعمار. وأهمها أنه يجب ألا يكون هناك احتلال لغزة أو تقليص للأراضي في أعقاب النزاع. كما لا يمكن أن يكون هناك تهجير قسري للفلسطينيين من غزة أو محاولة لحصار غزة أو تطويقها ولا يمكن استخدام غزة كمنصة للإرهاب أو غيره من الهجمات العنيفة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون أصوات الفلسطينيين وحقهم في تقرير المصير وتطلعاتهم في صميم إدارة مرحلة ما بعد الأزمة في غزة ويجب توحيد غزة مع الضفة الغربية في ظل السلطة الفلسطينية بعد إصلاحها. ولكي يتحقق ذلك، هناك حاجة إلى آلية مستدامة لإعادة الإعمار.

ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة في الضفة الغربية. وقد أوضح المنسق الخاص فينسلاند الآثار الاقتصادية المترتبة على احتجاز الحكومة الإسرائيلية لتحويلات الإيرادات. ونعتقد أن تلك السياسة تؤدي إلى نتائج عكسية وأنه ينبغي استمرار تدفق تلك الأموال، مع توفير كل الضمانات اللازمة. فمن الخطأ حجب الأموال التي توفر السلع والخدمات الأساسية للأبرياء. وقد أعلنت الولايات المتحدة موقفها بوضوح: حجب الأموال يزعزع استقرار الضفة الغربية ويقوض مساعي الشعب الفلسطيني لتحقيق الأمن والازدهار، وذلك أمر يصب في مصلحة إسرائيل. ونشعر بالقلق أيضا إزاء تهديد إسرائيل بقطع روابط المصارف الفلسطينية بالمصارف الإسرائيلية المراسلة لها. وهذه القنوات المصرفية ضرورية لإنجاز المعاملات التي تسمح بدخول الواردات من إسرائيل، بما في ذلك الكهرباء والمياه والوقود والغذاء، والبالغ قيمتها قرابة ثمانية بلايين دولار سنويا، فضلا عن تيسير ما يقرب من بليوني دولار سنويا من الصادرات التي يعتمد عليها الفلسطينيون في سبل عيشهم. ومن الضروري أن تظل تلك القنوات المصرفية مفتوحة وأن تتوقف إسرائيل عن احتجاز الأموال.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز السلام والأمن الدائمين للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء – بما في ذلك باتخاذ خطوات عملية ومحددة زمنيا ولا رجعة فيها لإقامة دولة فلسطينية جنبا إلى جنب مع إسرائيل. وهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز السلام الدائم. وتحقيقا لتلك الغاية، نسلم بضرورة تنشيط السلطة الفلسطينية حتى تتمكن من النهوض بتطلعات الشعب الفلسطيني وتحقيقها بأكبر قدر من الفعالية. وما فتئ الوزير بلينكن يجري اتصالات مع قيادة السلطة الفلسطينية بشأن الإصلاحات. وستشكل الأفكار المقترحة، إذا ما نُفذت، خطوة في الاتجاه الصحيح. ونواصل أيضا العمل من أجل التوصل إلى إطار من شأنه أن يدمج إسرائيل بشكل أفضل في المنطقة حتى تتمتع بعلاقات طبيعية مع الدول العربية، بما فيها المملكة العربية السعودية. وسيترتب على ذلك تشكيل جبهة قوية لردع العدوان ودعم الاستقرار الإقليمي.

وتتسق هذه الجهود – لتحرير الرهائن وإصلاح السلطة الفلسطينية ودعم التكامل الإقليمي وزيادة المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين – جميعها مع رأي الرئيس بايدن الراسخ بأن حل الدولتين يشكل في نهاية المطاف السبيل الوحيد لضمان قيام دولة إسرائيل القوية والآمنة واليهودية والديمقراطية، وكذلك لضمان مستقبل تُكفل فيه الكرامة لأبناء الشعب الفلسطيني وينعمون فيه بالأمن والازدهار.

وستواصل الولايات المتحدة العمل هنا في نيويورك وفي القدس وفي رام الله وفي جميع أنحاء المنطقة، سعيا من أجل تحقيق تلك الغايات. ونود أن نحث الآخرين على أن يحذوا حذونا.

السيد سوا (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. وأشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته وعلى أفكاره الثاقبة القيمة بشأن النزاع الذي طال أمده في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما الأعمال القتالية المستمرة في قطاع غزة مع ما يترتب على ذلك من عواقب كارثية.

لا يزال النزاع شاغلا عالميا ينطوي على طائفة من المسائل الأمنية والسياسية والإنسانية التي تستدعي اهتمامنا الفوري لضمان وقف دائم لإطلاق النار، فضلا عن الاهتمام على المدى الطويل بالتعمير بعد الحرب وإيجاد أفق سياسي لحل الدولتين. ولذلك، نرحب بالإجراءات التي اتخذتها مؤخرا بعض الدول الأعضاء في الاتحاد

الأوروبي للاعتراف بدولة فلسطين بوصفها إجراءات إيجابية، لن تسهم في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق سلام دائم بين إسرائيل وفلسطين فحسب، بل يمكن أن تيسر أيضا تقديم الدعم للاقتصاد والبنية التحتية والتنمية في فلسطين بعد انتهاء النزاع.

في كل يوم، يقاسي المدنيون في قطاع غزة صعوبات العيش في بيئة غير آمنة بالمرة حيث يعيشون في ظل تهديد مستمر بالهجمات بالقنابل والقصف العشوائي ويفتقرون إلى الخدمات الأساسية اللازمة لبقائهم، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء. وأدت العملية العسكرية المكثفة في رفح منذ بداية شهر أيار/مايو إلى تفاقم الحالة حيث تحولت مدينة رفح، وهي الملاذ الأخير في قطاع غزة لأكثر من 1,4 مليون فلسطيني نازح، إلى منطقة حرب فعلية حيث ترد تقارير يومية عن زيادة الخسائر في صفوف المدنيين وعن ارتكاب انتهاكات لمبادئ القانون الدولي التي تنص على حماية المدنيين. كما أن الحوادث التي تقع في محيط الحدود بين مصر ورفح، ولا سيما التقارير التي تفيد بتبادل إطلاق النار بين جنود إسرائيليين ومصريين، مما أدى إلى مقتل جندي مصري واحد على الأقل، تثير قلقا بالغا أيضا، شأنها في ذلك شأن تصاعد عمليات إطلاق القذائف عبر الحدود والهجمات الانتقامية بين حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات التي تشنها حماس انطلاقا من الأرض الفلسطينية المحتلة على مدينة تل أبيب الإسرائيلية عمل تصعيدي آخر في النزاع لن يؤدي إلا إلى حلقة مفرغة من العنف.

وتلاحظ سيراليون بقلق بالغ الأحداث التي وقعت في الأيام الأخيرة، ولا سيما الهجوم على مخيم للنازحين في رفح والذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 45 مدنيا، كثير منهم من النساء والأطفال. وتدين سيراليون جميع الهجمات على المدنيين والأشخاص المحميين في النزاع الدائر وتُذكر بالالتزامات الواضحة بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. ونكرر دعوتنا لأطراف النزاع إلى احترام وحماية المدنيين والأعيان المدنية في جميع الأوقات، وفقا لالتزاماتها المذكورة بموجب القانون الدولي.

كما تشعر سيراليون بالقلق إزاء الحالة الإنسانية المروعة في قطاع غزة الذي يعاني من الإغلاق أو محدودية الوصول عبر معابر محددة، الأمر الذي يحول دون إيصال المساعدة الإنسانية إلى السكان الذين يتضورون جوعا. وعلاوة على ذلك، يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد بوقوع أعمال تستهدف وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بهدف الحد من أنشطتها وقدرتها على تنفيذ ولايتها. ونكرر دعمنا للأونروا ونؤكد موقفنا بأن الوكالة هي شريان حياة للشعب الفلسطيني، ليس في غزة والضفة الغربية وحدهما، ولكن أيضا في لبنان وسورية والأردن.

إن جذور النزاع في قطاع غزة معقدة وقديمة، ولكنه ليس حالة مستعصية. وفي هذا الصدد، تعيد سيراليون تأكيد النقاط التالية.

أولا، ندعو المجلس إلى أن يظل متحدا في دعوته إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل سلمي للنزاع وإلى أن يظل حازما في دعمه لجميع الجهود الهادفة الرامية إلى تهيئة أفق سياسي لحل الدولتين. ويجب أن نستخدم جميع الأدوات السياسية والدبلوماسية المناسبة المتاحة لنا لإجبار طرفي النزاع على الامتثال للقانون الدولي والقرارات التي اتخذها المجلس، بما في ذلك القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024).

ثانيا، تلاحظ سيراليون باهتمام شديد الإجراءات التي اتخذتها النظم القضائية الدولية لضمان المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب في النزاع في غزة. ولذلك، ندعو طرفي النزاع إلى التقيد بالتزاماتهما، على النحو المبين في الأوامر المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية في 26 كانون الثاني/يناير و 28 آذار/مارس و 24 أيار/مايو، والتي يطلب أحدثها، في جملة أمور، من دولة إسرائيل "الوقف الفوري لهجومها العسكري وأي عمل آخر في محافظة رفح" (تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل)، الفقرة 57 (2) (أ)) وإبقاء معبر رفح مفتوحا لتوفير الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية التي تمس الحاجة إليها دون عوائق.

ثالثا، نكرر التأكيد على ضرورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن الذين تحتجزهم حماس منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وفقا لأوامر محكمة العدل الدولية، والالتزام القانوني بذلك.

رابعا، ندعو طرفي النزاع إلى ضمان حماية وسلامة الوكالات الإنسانية والعاملين فيها الذين يقدمون الخدمات المنقذة للحياة في قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة. وندين الهجمات المباشرة عليهم وحملات نشر معلومات مغلوطة أو معلومات مضللة والتي تهدف إلى تشويه سمعتهم وعملياتهم.

في الختام، يتطلع وفد بلدي إلى استئناف المفاوضات، التي تيسرها مصر وقطر والولايات المتحدة، بين إسرائيل وحماس. ونعيد تأكيد التزامنا الثابت بعملية السلام. وتقف سيراليون على أهبة الاستعداد للتعاون بشأن أي ناتج و/أو إجراء لمجلس الأمن من شأنه أن يساعد بقدر كبير في تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني وأن ييسر تحقيق السلام الدائم بين إسرائيل وفلسطين.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته وعلى كافة جهوده.

تشعر سويسرا بالغضب إزاء أحداث يوم الأحد الماضي في الشرق الأوسط. وندين بشدة إطلاق حماس العشوائي للصواريخ على إسرائيل، كما حدث يوم الأحد، 26 أيار/مايو. ونذكر بأن الهجمات العشوائية تشكل انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

وتدين سويسرا بشدة الهجوم الإسرائيلي الذي تسبب، وفقا للأمم المتحدة، في سقوط عشرات الضحايا المدنيين، بمن فيهم العديد من الأطفال، في مخيم للنازحين في رفح مساء يوم الأحد نفسه. ونعرب عن خالص تعازينا لأسرهم. ونذكر بأن القانون الدولي الإنساني يُلزم الطرفين بالتمييز بين المدنيين والمقاتلين وبين الأعيان المدنية والأهداف العسكرية. كما أنه يُلزم الطرفين باتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب استهداف السكان المدنيين وتفادي الإضرار بالأعيان المدنية.

ويعيش المدنيون في غزة في ظروف غير مقبولة وبدون حماية على الإطلاق، حتى في الوقت الذي يواجهون فيه التشريد المتكرر والمجاعة والأعمال العدائية المتواصلة.

وتكرر سويسرا معارضتها للعملية العسكرية الحالية في رفح ودعوتها إلى وقف فوري لإطلاق النار. وتتطلب التدابير المؤقتة الجديدة التي اعتمدتها محكمة العدل الدولية في 24 أيار/مايو من إسرائيل وقف هجومها العسكري في محافظة رفح. وتذكر سويسرا بأن أوامر المحكمة ملزمة لجميع الأطراف. ونتوقع من إسرائيل أن تمتثل وأن تتخذ جميع التدابير اللازمة للقيام بذلك.

وعلاوة على ذلك، يجب على المجلس أن يكفل تنفيذ القرارات الثلاثة التي اتخذها منذ أعمال الإرهاب التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، والتي أدانتها سويسرا بشدة. وتقتضي القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) من الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك الالتزام بحماية المدنيين والسماح بإيصال المعونة الإنسانية إلى المدنيين بشكل آمن وسريع ومن دون عوائق وتيسيره. ولا تزال المساعدات الإنسانية التي تدخل غزة غير كافية إلى حد كبير. ويجب أن يكون ممكنا إيصال المعونة عبر جميع نقاط العبور وأن تصل إلى قطاع غزة بأسره – كما طلبت محكمة العدل الدولية أيضا.

وأخيرا، فإن احترام القانون الدولي يعني أيضا الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

وتستحق الحالة في الضفة الغربية أيضا الاهتمام الكامل من المجلس.

وفي سياق متوتر أصلا، نحث قادة جميع الأطراف على الامتناع عن اللغة التحريضية والاستفزازات والتدابير الانفرادية التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد. ونكرر التأكيد على ضرورة احترام الحالة التاريخية الراهنة للأماكن المقدسة في القدس ودور الأردن الوصائي في ذلك الصدد.

ولا يزال العنف والوفيات بين المدنيين، بما في ذلك في الضفة الغربية، يحطمان أرقاما قياسية مروعة. وتدين سويسرا العنف الذي يرتكبه المستوطنون الإسرائيليون، بما في ذلك ضد مكاتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في

القدس الشرقية وقوافل المعونة الإنسانية في الضفة الغربية. وفي يوم الجمعة، اتخذ المجلس القرار 2730 (2024)، الذي يعيد تأكيد التزام الدول والأطراف في النزاعات باحترام وحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية. وينطبق ذلك بالتأكيد على مراكز التوزيع في غزة، التي يجب ألا تنهب – وهو أمر حدث، كما سمعنا من فورنا.

ونذكر أيضا بأن استخدام القوة أثناء عمليات إنفاذ القانون، كما حدث في جنين في الأسبوع الماضي، يجب أن يمتثل لمعايير الضرورة والتناسب وأن يحمي حق كل فرد في الحياة والأمن.

وفي الختام، تؤكد سويسرا من جديد أن احترام القانون الدولي وقرارات المجلس شرط لا غنى عنه لوقف التصعيد وخطوة أولى نحو إقامة سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونعيد تأكيد دعمنا الثابت للحل التفاوضي القائم على وجود دولتين، مع إسرائيل وفلسطين، وغزة جزء لا يتجزأ منها، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، داخل حدود آمنة ومعترف بها.

السيدة فرايزر (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أنا أيضا أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

تعرب مالطة عن قلقها البالغ إزاء الأزمة التي لا تزال تتكشف. ونكرر دعوتنا إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار.

وتكرر مالطة إدانتها القاطعة للهجمات الإرهابية التي شنتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر على المدنيين الإسرائيليين واستمرار الإطلاق العشوائي للصواريخ على الأراضي الإسرائيلية، بما في ذلك الوابل الذي أطلق مؤخرا من رفح. وندعو مرة أخرى إلى الإفراج الآمن وغير المشروط عن جميع الرهائن المتبقين.

ويظل قلقنا يتزايد أيضا بالنسبة للمدنيين الفلسطينيين في غزة. فقد قتل أو جرح عشرات الآلاف بالفعل. وهجر الملايين قسرا، في مناسبات متعددة، وجميع السكان تحت الحصار. إن تكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية في رفح والعودة إلى القتال العنيف في شمال غزة، إلى جانب أوامر الإجلاء المفروضة على المدنيين اليائسين، يسلط الضوء على الأزمة الأمنية والإنسانية المعرضة للخطر الشديد. وفي يوم الأحد، لقي المزيد من المدنيين مصرعهم وأصيبوا بأذى في أعقاب غارة جوية إسرائيلية على مخيم للاجئين في رفح.

وقد أدى القصف المستمر للمستشفيات، إلى جانب القيود المفروضة على المساعدات، إلى انهيار نظام الرعاية الصحية. وذلك يعرض حياة مئات الآلاف من الفلسطينيين للخطر لأنهم غير قادرين على الحصول على الخدمات الأساسية. كما إنه يعرض الأمهات وأطفالهن حديثي الولادة لخطر الأذى البدني والعقلي الكبير. فأكثر من 000 155 امرأة حامل ومرضعة غير قادرات على الحصول على الخدمات الأساسية. والتقارير التي تفيد بأن ما يقدر بنحو 000 17 من الأطفال غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عن أسرهم صاعقة. ونشدد على أن القانون الدولي الإنساني يوفر حماية خاصة للأطفال، بوصفهم أشخاصا معرضين للخطر بصفة خاصة.

كما إن استيلاء إسرائيل على معبر رفح وإغلاقه قد شل توفير المعونة وتوزيعها، مؤديا إلى تفاقم الحالة المتردية أصلا. ووفقا للقانون الدولي الإنساني، فإن إسرائيل ملزمة بتيسير دخول الإغاثة من دون عوائق إلى قطاع غزة وعبره. وندعو إلى إعادة فتح معبر رفح وإلى زيادة هائلة في المعونة المقدمة إلى السكان المدنيين. ويجب ضمان سلامة وأمن العاملين في مجال تقديم المعونة، وفقا للقرارين 2712 (2023) و 2720 (2023).

وعلاوة على ذلك، تؤكد مالطة دعمها للدور الذي لا غنى عنه لإنقاذ الأرواح الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في غزة والمنطقة الأوسع. واتساقا مع تأييدنا للالتزامات المشتركة بشأن الأونروا، فإننا نشدد على ضرورة أن تتلقى الوكالة دعما سياسيا وماليا كافيا ومستداما.

والأولويات العاجلة واضحة. ونحن بحاجة إلى الامتثال الكامل لقرارات المجلس ذات الصلة وتنفيذها، وإلى التنفيذ الكامل والفوري والفعال لأوامر محكمة العدل الدولية، بما في ذلك الأوامر الصادرة في 24 أيار/مايو. ولا بد من وقف لإطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن وزيادة المعونة الإنسانية ووقف إطلاق الصواريخ على البلدات والمدن الإسرائيلية.

ويجب علينا أيضا أن نعالج مسألة الأولويات الطويلة الأجل لضمان تمتع الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء بمستقبل يسوده السلام والكرامة. ويشمل ذلك الالتزام بالمساءلة، حيث أن العدالة والسلام متكاملان. إن الإجراءات القضائية التي تسعى إلى مكافحة الإفلات من العقاب حاسمة للاستقرار على المدى الطويل.

ونعيد التأكيد على أن المستوطنات في الضفة الغربية غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام. ويجب أن تتوقف الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية والعنف ضد المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وبشكل أساسي، يجب على الأطراف المؤثرة والإقليمية أن تعبئ الإرادة السياسية والشجاعة لدعم عمليات الحوار التصالحي وضمان إعادة التأكيد على العودة إلى الأفق السياسي كأولوية. ويجب أن يشمل ذلك تقديم الدعم لتنشيط السلطة الفلسطينية لكي تكون لديها القدرة على الحكم في كل من الضفة الغربية وغزة.

وتؤيد مالطة جميع الجهود الرامية إلى الشروع في خطة سلام شاملة يمكن أن تمهد الطريق لتحقيق موثوق به ولا رجعة فيه لحل الدولتين، على طول حدود ما قبل عام 1967، وتلبية التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، مع اعتبار القدس عاصمة مستقبلية لدولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، تمشيا مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر تور فينسلاند على إحاطته، وأتعهد مرة أخرى بدعم فرنسا الكامل.

وتدعو فرنسا إلى وقف فوري لإطلاق النار وتكرر معارضتها للعملية العسكرية الإسرائيلية الحالية في رفح، التي أدت إلى تشريد مئات الآلاف من المدنيين. فيجب أن تتوقف تلك العملية من دون تأخير. وقد أعرب الرئيس ماكرون، يوم الاثنين، عن سخطه إزاء الضربات الإسرائيلية الأخيرة التي تسببت في سقوط العديد من الضحايا المدنيين.

وعملا بأمر محكمة العدل الدولية، يجب على إسرائيل أن توقف فورا هجومها العسكري وأي عمل آخر تقوم به في محافظة رفح. كما يجب على السلطات الإسرائيلية أن تبقي معبر رفح مفتوحا من أجل توفير ما يلزم من الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها على نطاق واسع دون عراقيل.

وتطالب فرنسا بالإفراج الفوري عن جميع الرهائن الذين لا يزالون محتجزين لدى حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية. وتأسف لوفاة أحد الرهائن الفرنسيين الثلاثة مؤخرا.

لقد أدانت فرنسا مرارا وتكرارا الهجمات الإرهابية التي وقعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وندين أيضا الهجمات الصاروخية التي شنتها حماس في الأسبوع الماضي مستهدفة مناطق مدنية في منطقة تل أبيب ووسط إسرائيل.

ومن الضروري أن تصل المساعدات الإنسانية على نطاق واسع إلى السكان المدنيين في غزة. ويجب فتح جميع المعابر دون تأخير.

وتدين فرنسا بشدة الهجوم الذي شنته حماس على معبر كرم أبو سالم، وكذلك الهجمات التي شنها مستوطنون إسرائيليون على قافلة أردنية للمساعدات الإنسانية في 7 أيار/مايو. وندعو السلطات الإسرائيلية إلى وضع حد لعنف المستوطنين ضد قوافل المساعدات وتقديم الجناة إلى العدالة. ونكرر أيضا التأكيد على ضرورة عدم إعاقة إيصال المساعدات وأن تكون لصالح السكان المدنيين في غزة. وتدعو فرنسا إلى الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني وتذكّر بضرورة حماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني.

وتستخدم فرنسا الممر البحري لإيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين في غزة، ولكن هذا الممر لا يمكن أن يحل محل إيصال المساعدات عن طريق البر. وتدعو فرنسا إسرائيل، على غرار ما دعت إليه محكمة العدل الدولية، إلى إعادة فتح معبر رفح على الفور.

وتشعر فرنسا أيضا بقلق عميق إزاء الحالة في الضفة الغربية وفي المنطقة على نطاق أوسع. ونعرب عن استيائنا من عواقب العملية العسكرية في مخيم جنين للاجئين. وتؤكد فرنسا مجددا على أهمية احترام مبدأ التمييز بين السكان المدنيين والمقاتلين.

لا تزال سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والتي تتعارض مع القانون الدولي، مستمرة بلا هوادة. وقد أدان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إعلانات الاستيطان الأخيرة وتقويض قانون فك الارتباط، وأكد عزمه على تشديد الجزاءات في هذا المجال، بما في ذلك على المستوى الأوروبي. وتدين فرنسا العنف الذي يرتكبه بعض المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين. ولا بد من تقديم مرتكبي العنف إلى العدالة.

وفرنسا ملتزمة بتجنب اندلاع نزاع إقليمي. وندعو إلى خفض التصعيد، ولا سيما على جانبي الخط الأزرق.

لقد اتخذ مجلس الأمن بالفعل ثلاثة قرارات (القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024)) بشأن وقف القتال وإيصال المساعدات الإنسانية. وهذه القرارات ملزمة ويجب احترامها.

ويجب على المجلس أن يجهر برأيه على نحو عاجل بشأن الحالة في رفح وأن يدعو إلى وقف ذلك الهجوم. كما يجب على المجلس أن يعمل من أجل حل الدولتين، وهو الحل الوحيد الذي يمكن أن يفتح آفاق السلام أمام الفلسطينيين والإسرائيليين. وستواصل فرنسا العمل من أجل تحقيق هذه الغاية مع شركائها الدوليين ومجموعة الاتصال العربية التي استضافها رئيس الجمهورية ووزير الخارجية في باريس في 24 أيار/مايو. وفي تلك المناسبة، كرر الرئيس ماكرون دعم فرنسا لتعزيز السلطة الفلسطينية وعودتها إلى قطاع غزة الذي ينبغي أن يصبح جزءًا من الدولة الفلسطينية بدعم من المجتمع الدولي. وللأمم المتحدة دور محوري تؤديه في ذلك الصدد.

ويعالج مشروع القرار الذي نقترحه تلك الأبعاد السياسية، وأدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى تأييده.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد تور فينسلاند، على استعراضه للحالة في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، حيث أدت العملية العسكرية الإسرائيلية الوحشية، التي دخلت شهرها الثامن، إلى مقتل أكثر من 500 36 مدني فلسطيني، وهو عدد من الضحايا لم نر له مثيلا منذ الحرب العالمية الثانية. والغالبية العظمى من الضحايا هم من النساء والأطفال الذين يموتون بحثاً عن المساعدة المنقذة للحياة في مناطق القطاع التي لا يمكن لكيانات الأمم المتحدة الوصول إليها.

وتواصل القوات الجوية الإسرائيلية قصفها العشوائي لجنوب ووسط قطاع غزة في تحدٍ لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وأحكام محكمة العدل الدولية. وقد حلّ هذا المصير المأساوي أيضاً بمدينة رفح التي تكدس فيها نحو مليون مدني بعد فرار نحو 000 800 فلسطيني وفقاً لبيانات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ويموت الناس في تلك المدينة كل يوم، بما في ذلك موظفو الأمم المتحدة. وفي 13 أيار/مايو، قُتل أحد موظفي إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن وأصيب آخر بجروح عندما أصيبت مركبة تابعة للأمم المتحدة بينما كانت في طريقها إلى المستشفى الأوروبي في رفح. وفي ليلة 26 أيار/مايو، أدى هجوم شنه سلاح الجو الإسرائيلي على مخيم للنازحين داخليًا شمال غرب رفح إلى مقتل ما لا يقل عن 45 شخصًا، من بينهم أطفال صغار، وإصابة العشرات بجروح. وحدث ذلك بعد يومين فقط من صدور أمر آخر لمحكمة العدل الدولية بشأن التدابير التحفظية، يطالب بإنهاء هجوم رفح. وعلاوة على ذلك، قُتل جندي مصري عند معبر رفح في تبادل لإطلاق النار بين الجنود الإسرائيليين وحرس الحدود المصريين.

وأدانت الغالبية المطلقة من أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك وزراء خارجية البلدان العربية، الأعمال الإسرائيلية في رفح. كما جاهر الأمين العام أنطونيو غوتيريش برأيه، داعيًا إسرائيل إلى إجراء تحقيق شامل لتحديد الجناة واتخاذ تدابير عاجلة لحماية المدنيين.

إننا ندين الغارة الجوية على مخيم النازحين داخليا في رفح وندعو القدس الغربية إلى وضع حد لجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني. ونطالب إسرائيل بالتقيد الصارم بأحكام القانون الدولي الإنساني. فالهجمات على موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في الميدان غير مقبولة. ونؤيد دعوة الأمين العام غوتيريش إلى إقرار

وقف فوري لإطلاق النار والسماح بإيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق والإفراج غير المشروط عن جميع الرهائن لوضع حد لمعاناة السكان المدنيين في القطاع.

استناداً إلى الآراء التي أعرب عنها المنسق الخاص، فمن الواضح أنه ينبغي ألا نتوقع أن تتوقف آلة الحرب الإسرائيلية عن أعمالها في أي وقت قريب. ونرى أن القدس الغربية تعتزم مواصلة العملية العسكرية في قطاع غزة، رغم أنه يتضح بشكل متزايد عجزها عن تحقيق أهدافها المعلنة، وهي العودة الآمنة للرهائن والقضاء على حماس. وفي الوقت نفسه، وصلت عملية التفاوض بين إسرائيل وحماس عبر وسطاء بشأن مبادلة الرهائن الإسرائيليين بأسرى فلسطينيين إلى طريق مسدود.

وفي ظل هذه الظروف، يتزايد حجم الكارثة الإنسانية يوما بعد يوم. ويمنع الجيش الإسرائيلي منذ ثلاثة أسابيع حتى الآن دخول 000 3 شاحنة محملة بالمساعدات الإنسانية عبر معبري رفح وكرم أبو سالم الحدوديين. ونتيجة لذلك، ووفقًا لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، نفدت جميع المساعدات الإنسانية في غزة – الماء والغذاء والوقود. وأولئك الذين ينجون من القصف، عليهم مواجهة المجاعة والأمراض المعدية وغياب الرعاية الطبية اللازمة. وكان هناك سخط عام لاكتشاف مقبرة جماعية في خان يونس تضم جثث أكثر من 300 فلسطيني.

وتبذل روسيا قصارى جهدها لتخفيف الحالة المزرية للسكان المدنيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ومنذ 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، أوصلت طائرات تابعة لوزارة الطوارئ الروسية أكثر من 500 طن من الإمدادات الإنسانية إلى مصر لشحنها إلى القطاع الفلسطيني المحاصر من خلال جمعية الهلال الأحمر المصري. وبالإضافة إلى الجهود الحكومية، يشارك العديد من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المدنية الروسية، بالإضافة إلى الأفراد العاديين، في جمع المساعدات الإنسانية للفلسطينيين. وبفضل جهودهم، جُمعت مئات الأطنان من الأدوية والملابس الدافئة والخيام والمواد الغذائية والحاجات الأساسية في جميع أنحاء روسيا لإرسالها إلى منطقة النزاع.

ويجب أن نلاحظ مع الأسف أن آفاق إعادة عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية إلى مسارها السياسي والدبلوماسي والتوصل إلى وقف لإطلاق النار تبدو قاتمة، نظرا للتصعيد الحالي. وفي هذا الصدد، يجب أن يواصل مجلس الأمن ممارسة الضغط على كل من إسرائيل وحليفتها، واشنطن، التي اعتمدت مشروع قانون يخصص 26,4 بليون دولار من المساعدات العسكرية. وتثير هذه الخطوة، في سياق عدم توفر التمويل المناسب للأونروا، استياء وغضبا متزايدين حتى داخل الولايات المتحدة، حيث امتدت المظاهرات المناهضة لإسرائيل إلى حرم معظم الجامعات الكبرى.

وفي الوقت نفسه، فإن محاولات إسرائيل خدمة أغراضها الخاصة باستغلال مسألة العنف الجنسي والتورط المزعوم لموظفي الأونروا في هجوم 7 تشرين الأول/أكتوبر الذي شنته حماس جاءت بنتيجة عكسية. فعقب زيارة قامت بها الممثلة الخاصة للأمين العام إلى إسرائيل والضفة الغربية، لم تؤكد في تقريرها الاتهامات الشديدة الدناءة التي وجهتها إسرائيل ولكنها أشارت إلى ارتكاب انتهاكات عديدة ضد النساء الفلسطينيات المحتجزات تعسفا. ونشير أيضا إلى استنتاجات فريق الخبراء برئاسة كاثرين كولونا، والتي أكدت أن الأونروا تلتزم بمبدأ الحياد وتضطلع بدور رئيسي في مساعدة الفلسطينيين.

ويبين التفاقم الحالي للحالة في منطقة الصراع الإسرائيلي الفلسطيني العواقب المأساوية الناجمة عن محاولات واشنطن احتكار وظائف الوساطة من أجل تلبية طموحاتها غير المبررة لحل جميع مشاكل العالم بمفردها. وفي الوقت نفسه، يعرقل الأمريكيون أي جهود يبذلها المجتمع الدولي لإيجاد سبل لتسوية النزاع في الشرق الأوسط ورفع الظلم التاريخي عن الفلسطينيين. ومن بين هذه الخطوات استخدام الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار مجلس الأمن S/2024/312، الذي يوصي الجمعية العامة بقبول فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وعلى خلفية استمرار إراقة الدماء في غزة، نرحب بالجهود التي تبذلها الجزائر لتشجيع اعتماد وثيقة في مجلس الأمن. ونعتقد أن ثمة حاجة ماسة إلى أن يبعث المجلس برسالة موحدة تطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة.

وعلاوة على ذلك، نؤكد من جديد موقفنا الثابت بشأن ضرورة البدء في إرساء الأساس لإجراء حوار مباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين

بشأن الطائفة الكاملة من المسائل المتعلقة بالوضع النهائي، وذلك إلى جانب التدابير المتخذة لتجاوز المرحلة الحادة من الأزمة. وينبغي أن تكون نتيجة هذه العملية تنفيذ حل الدولتين الذي يحظى بتأييد دولي والذي تتعايش بموجبه إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن داخل حدود عام 1967.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

بعد مرور قرابة ثمانية أشهر على أعمال الإرهاب البشعة التي نفذتها حماس وغيرها من الجماعات، يجب أن نتمسك بإدانتنا القوية لهذه الأعمال وأن ندعو إلى العودة الفورية لجميع الرهائن المتبقين.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نعترف بالفظائع والأعمال العدائية الجارية في غزة. إننا نشهد معاناة لا يمكن تصورها ومستويات كارثية من الخسائر في صفوف المدنيين والمجاعة، كما أن المرض في ازدياد. ولا يوجد مكان آمن في قطاع غزة – حتى لعمال الإغاثة أو الصحفيين أو النساء أو الأطفال.

وعلى الرغم من النداءات القوية من المجتمع الدولي لضبط النفس، بدأت إسرائيل عمليات عسكرية في رفح. وكما حذرت الوكالات الإنسانية، يترتب على هذه العمليات أثر مدمر بالفعل. فقد أُجبر حوالي مليون فلسطيني على الفرار مرة أخرى – معظمهم إلى مناطق غير صالحة للسكنى.

وبينما نقدر تفعيل آلية الأمم المتحدة المنشأة بموجب القرار 2720 (2023)، فإن معبر رفح لا يعمل حاليا، مما يحرم المدنيين من الوسيلة الأساسية لإدخال المساعدات إلى غزة. لقد ترسخت المجاعة بالفعل في الشمال والوضع في الجنوب على شفا الانهيار، في حين توقف معبر رفح عن العمل وأصبح الناس نازحين قسرا مرة أخرى.

وإزاء هذه الخلفية، أصدرت محكمة العدل الدولية تدابير تحفظية إضافية الأسبوع الماضي وأمرت إسرائيل بوقف هجومها العسكري في رفح فورا، إذ يمكن أن يسفر عن التدمير المادي للفلسطينيين في غزة. وأوامر التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية ملزمة قانونا لأطراف النزاعات ويجب احترامها بحسن نية.

تشعر اليابان بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية الحرجة في غزة، كما يساورها القلق إزاء الغارات الجوية التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي في رفح والعمليات العسكرية الأخرى التي أسفرت عن سقوط عدد كبير من القتلى المدنيين، بمن فيهم العديد من النساء والأطفال. ولا يمكننا أن نقبل سقوط هذا العدد الكبير من الناس، لا سيما النساء والأطفال، ضحايا للقتال. وكما أبلغت وزيرة خارجيتنا، السيدة كاميكاوا يوكو، وزير خارجية إسرائيل في وقت سابق من هذا الأسبوع، فإن اليابان تعارض تنفيذ عملية عسكرية واسعة النطاق في رفح وتؤكد من جديد أنه ينبغي عدم إعاقة الأنشطة الإنسانية، بما في ذلك عبر معبر رفح.

وتنضم اليابان إلى الوفود الأخرى في الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار حتى يتسنى تهيئة بيئة مؤاتية للأنشطة الإنسانية دون عوائق وإطلاق سراح الرهائن، ويحدوها أمل صادق في أن يفضي ذلك إلى وقف مستدام لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة المفاوضات التي تقودها مصر وقطر والولايات المتحدة سعيا إلى إيجاد مخرج من هذه الأزمة المدمرة.

وخارج غزة، تشجب اليابان العنف في الضفة الغربية والقدس الشرقية حيث قُتل أكثر من 480 فلسطينيا منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر. كما ندين بشكل قاطع حرق مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى عمداً. ومن الضروري تهيئة بيئة يمكن فيها للمنظمات الدولية أن تنفذ مهامها بأمان وفعالية.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

في الأسابيع الأخيرة، كان المجلس واضحا في رفضه للعملية الجارية في رفح. ففي القرار 2728 (2024)، وهو أحدث قرار اتخذناه، طلبنا بوضوح وقفا فوريا لإطلاق النار في غزة، إلى جانب إطلاق سراح جميع الرهائن وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان وسرعة ودون عوائق.

وفي الأسبوع الماضي، اعتمدت محكمة العدل الدولية أمرا جديدا بشأن التدابير التحفظية المتعلقة بغزة. ومن بين أمور أخرى، أمرت المحكمة إسرائيل بوضوح بوقف هجومها العسكري في رفح فورا. وأمرت المحكمة أيضا بإبقاء معبر رفح مفتوحا وضمان تقديم الخدمات الأساسية والمساعدة الإنسانية دون عوائق، على نطاق واسع، بالتعاون الكامل مع الأمم المتحدة. وعلى الرغم من هذا الأمر، تستمر العملية بشدة أكبر.

إن قرارات مجلس الأمن وقرارات محكمة العدل الدولية ملزمة. بيد أنه، وبينما نجتمع اليوم، تستمر العملية في رفح على الرغم من مطالب المجتمع الدولي ونداءاته الداعية إلى عكس ذلك وفي تحد لأمر محكمة العدل الدولية. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، رأينا أدلة مفجعة على السبب الداعي إلى وقف العملية فوراً. وتحققت أسوأ مخاوفنا من الأثر الشديد للعملية على السكان المدنيين. وتدين سلوفينيا مرة أخرى بشدة الهجوم على النازحين في رفح، في منطقة كان يفترض أنها منطقة آمنة. وقد تبين مرة أخرى أنه لا يوجد مكان آمن للمدنيين في غزة.

إننا نرفض التهجير القسري. ونشعر بالفزع إزاء الظروف الإنسانية التي يقاسيها النازحون داخليا في غزة. فقد شُرد مرة أخرى مليون شخص من رفح في الأسابيع القليلة الماضية. ومن الواضح عدم وجود ما يكفي من الموارد للاستجابة للاحتياجات الإنسانية، ولا سيما الغذاء والماء والوقود والدواء والمأوى. إننا نتكلم عن أناس من كبار السن والشباب والأطفال لا يواجهون سوى الصعاب بدلا من تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم. ولم يتبق للكثيرين منهم سوى حلم واحد، وهو الاستيقاظ في اليوم الموالي.

ويتم إطلاعنا باستمرار على ما يواجهه السكان في الضفة الغربية من صعوبات متزايدة تتفاقم بسبب تدهور الحالة المالية للسلطة الفلسطينية. ويساورنا بالغ القلق إزاء التحديات التي تواجهها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بما في ذلك التصويت على القانون الجديد في الكنيست.

إن القانون الدولي ليس قائمة يمكن أن نختار منها ما نشاء. كما أنه لم يُفرض علينا، بل هو أمر أيدناه ووافقنا عليه طواعية. ويجب أن تتمسك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بميثاق الأمم المتحدة مع الالتزام الثابت بالقانون الدولي. وهو ما يعني الاحترام الكامل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، واحترام قرارات المحاكم الدولية وضمان المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي. إن قرارات محكمة العدل الدولية ليست توجيهات ولا توصيات بل واجبات إنها ملزمة.

ولا بد من التأكيد على أن الهجوم الأخير الذي استهدف مخيم النازحين داخليا في رفح ليس حادثة منعزلة. فقد وقعت حوادث عديدة في غزة. وقيل لنا في كل حالة من الحالات المتتالية إن التحقيقات جارية. بيد أن المجلس لم يتلق أية معلومات أو متابعة. ولا بد أن يعرف المجلس ما يجري في الميدان لكي يتصرف بمسؤولية لمنع الانتهاكات وضمان المساءلة. والتحقيقات الدولية الموثوقة هي الحل الأمثل لتحقيق هذا الغرض.

ويجب على المجلس نفسه أن يظهر التزاما ثابتا بالقانون الدولي من خلال الاضطلاع بمسؤولياته. وعندما نكتفي بالتفرج على الانتهاكات الجسيمة، فإننا نسمح للنظام الدولي الذي نعرفه، القائم على احترام القانون الدولي، بالانهيار أمام أعيننا. لقد حان الوقت لكي يتوقف المجلس عن التفرج على الحالة في رفح. المأساة ليست وشيكة بل هي جارية. وينبغي أن نتصرف، ولا سيما باتخاذ قرار واضح.

في يوم من الأيام، وكأي شيء آخر، ستكون هذه اللحظة جزءا من التاريخ وسيُحكم علينا بناء على طريقة تفاعلنا معها. ويجب أن يتأكد المجلس منه أن يقف على الجانب الصحيح من التاريخ، والجانب الصحيح من التاريخ في نظر سلوفينياهو حماية المدنيين. وندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته هذا الصباح وأكرر دعم إكوادور لجهوده القيّمة.

منذ الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 والتي تدينها إكوادور مرة أخرى إدانة قاطعة، استمع

المجلس مرارا وتكرارا إلى تقارير عن أعمال عنف مرعبة ووفيات وجرحى ونازحين وآلام لشعبي فلسطين وإسرائيل. ووردت عدة تقارير محبطة في الأيام القليلة الماضية وحدها، ولا سيما من غزة، عن عمليات القصف التي تلحق أضرارا جسيمة بالسكان المدنيين في رفح وتتسبب في سقوط عشرات القتلى والجرحى والقتال الذي لا ينتهي ونقص المساعدات الإنسانية والهجمات الصاروخية العشوائية على إسرائيل. وسيصعب نسيان الصور التي وصلتنا من تل السلطان في نهاية هذا الأسبوع. لقد حان الوقت لوقف دوامة العنف والمعاناة.

وفي 20 أيار/مايو، أشرت إلى أن الحالة تزداد صعوبة يوما بعد يوم وذكّرت بالالتزام بتنفيذ جميع قرارات المجلس، فضلا عن التدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية (انظر S/PV.9631). واليوم، بعدما اتخذت محكمة العدل الدولية قرارا بشأن تدابير تحفظية جديدة وأصبحت الحالة في رفح أشد عنفا، يجب أن أكرر ما قلته وأن أدعو مرة أخرى إلى احترام القرارات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين على نحو آمن وكاف وفي الوقت المناسب وإلى إطلاق سراح الرهائن الذين ما زالوا محتجزين لدى حماس فورا ودون قيد أو شرط.

ويجب أيضا أن أذكّر بأن قواعد القانون الدولي الإنساني ملزمة لجميع الأطراف وأن انتهاكها يستلزم تحمل مسؤوليات جسيمة. ويجب إجراء التحقيقات ذات الصلة حتى يتسنى إعمال المساءلة بصورة سليمة.

ويجب استئناف المفاوضات بين الطرفين للسماح بوقف إطلاق النار وإطلاق سراح الرهائن. ومن الأهمية بمكان أيضا إجراء تلك المفاوضات بحسن نية. ويؤيد بلدي ويقدر جهود الوساطة التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة ويحث الأطراف على التحلي بأكبر قدر ممكن من المرونة لجعل أي ترتيب قابل للتطبيق في أقرب وقت ممكن. وتتحمل الجهات الفاعلة القادرة على التأثير في الأطراف مسؤولية ممارسة ذلك التأثير على نحو عاجل وحاسم ويجب أن يُسمع المجلس أيضا صوته في مواجهة حالة تجاوزت كل الحدود.

ولا بد أيضا من العمل على ضمان أن تكون هذه الحرب هي الحرب الأخيرةَ في هذا النزاع. وتحقيقا لهذه الغاية، لا بد من تهيئة الظروف اللازمة للمضي قدما نحو إيجاد حل سلمي تفاوضي ونهائي وعادل للطرفين، مع وجود دولتين، فلسطين وإسرائيل، على أساس حدود عام 1967 والقرارات ذات الصلة.

السيدة رودريغز – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر غيانا المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته بشأن الأزمة المتفاقمة في الأرض الفلسطينية المحتلة. إنها جلسة أخرى بشأن القضية الفلسطينية وقائمة أخرى من البيانات التي تدعو إلى إنهاء الحرب وشعور بالعجز يجتاح هذا العضو الصغير المنتخب في المجلس في مواجهة تجريد شعب من إنسانيته وتجاهل سيادة القانون والإفلات من العقاب. متى سينتهي هذا الأمر؟ من الذي يمكنه إنهاؤه وما الذي يمكنه إنهاؤه؟ ولكن لا يمكننا أن نظل صامتين لأن الكثيرين قد أُسكتوا بالفعل إلى الأبد بطريقة مأساوية في الحرب.

ولهذا أعرب بداية عن تضامن غيانا القوي مع الشعب الفلسطيني، شعب غني بتاريخه وثقافته وأرضه. ولعل أحد أكبر مآسي العصر الحديث تتمثل في أن الرغبة في العودة إلى الوطن جلبت الكثير من المعاناة القاسية للشعب الفلسطيني. ولكن المأساة الأكبر هي أن الأمم المتحدة لم تتمكن بعد من وضع حد لهذا الظلم.

لقد نزح الشعب الفلسطيني قسرا من جزء كبير من وطنه قبل 76 عاما على الرغم من اعتماد الجمعية العامة خطة لإنشاء دولة عربية ودولة يهودية كتسوية للقضية الفلسطينية. واتسم وجود الفلسطينيين منذئذ بالقوة والتهجير وعانوا من دورات متتالية من العنف دفعتهم إلى مغادرة وطنهم الآخذ في التقلص. وكان وجودهم، حيثما سُمح لهم بالبقاء، بائسا للغاية بسبب القبضة الحديدية للسلطة القائمة بالاحتلال التي تمتد إلى كل مجال من مجالات الحياة الفلسطينية.

ويصادف اليوم مرور 235 يوما على أحدث دورة من العنف ولا تكفي الكلمات لوصف نتائجها المدمرة. لقد تجاوز عدد القتلى 000 36 شخص. وأُصيب أكثر من 000 80 بجروح جسدية. ومن المتوقع

أن يرتفع عدد القتلى بمجرد إزالة الأنقاض في غزة. وأصيب نظام الرعاية الصحية بعجز شديد أمام كل هذه الأعداد من الوفيات والإصابات. كما أن الإمدادات الطبية، على غرار الضروريات الإنسانية الأخرى، محدودة للغاية بسبب عدم إمكانية وصول المساعدات الإنسانية على نطاق واسع. وقد أدى مستوى انعدام الأمن الغذائي إلى مجاعة كاملة في الشمال.

وأثر الحرب على الأطفال مثير للقلق بشكل خاص. فقد تعرض العديد منهم للقتل والتشويه واليتم. والآثار النفسية والاجتماعية الطويلة الأجل على هؤلاء الأطفال تثير بالغ القلق.

وكان يبدو أن أزمة غزة لا يمكن أن تزداد سوءا، إلى أن علمنا بأحداث يوم الأحد الماضي في تل السلطان برفح، حيث أضرمت النيران في الخيام التي يقيم بها النازحون الفلسطينيون في أعقاب الغارات الجوية الإسرائيلية. لقد أصيب الناس وأحرقوا أحياء – وكل ذلك في منطقة محددة على أنها منطقة آمنة – وهو تذكير تقشعر له الأبدان بأنه لا يوجد مكان آمن في غزة. وتدعو غيانا إلى إجراء تحقيق سريع ومستقل ودولي لإثبات الحقائق المحيطة بهذا الحادث، بما في ذلك تحديد هوية الجناة.

ويجب ألا يستمر المجلس في قبول التفسيرات التي نعرفها تماما لتلك الحوادث على أنها مجرد أخطاء أو سوء تقدير. لا يوجد مبرر لقتل المدنيين الأبرياء، واتفاقيات جنيف لعام 1949 واضحة بشأن الالتزام بحماية المدنيين.

وهذا يقودني إلى التشديد على ضرورة التزام جميع أطراف النزاع بالتقيد الصارم بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وقد أصدرت محكمة العدل الدولية ثلاث مجموعات من التدابير التحفظية، ولكن لم يتم الامتثال لها. وبالفعل، لم يمرّ إلا يومان على آخر أمر أصدرته المحكمة بوقف إسرائيل للعمليات العسكرية في رفح عندما وقع الهجوم في تل السلطان. ويجب على المجلس أن ينظر بجدية في كيفية التصدي لهذا التجاهل الصارخ لسيادة القانون.

وفي سياق هذا المستنقع من الانتهاكات، لا يزال هناك أكثر من 100 شخص في غزة احتجزتهم حماس كرهائن من إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر. ويجب الإفراج عنهم فورا ودون قيد أو شرط، ويجب حماية رفاههم.

وفي ضوء ما تقدم، توجه غيانا ثلاثة نداءات هامة.

أولا، ندعو مرة أخرى إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في غزة وإزالة جميع العقبات التي تسهم في معاناة الشعب الفلسطيني. وما لم يتوقف العنف، فإن الحالة الإنسانية لن تتحسن، وستستمر المعاناة. كما أن وقف إطلاق النار هو أحد العناصر الحاسمة لتحسين الحالة الأمنية حتى يتمكن العاملون في مجال تقديم المساعدة الإنسانية من العمل دون عوائق.

ثانيا، ندعو إلى فتح جميع الطرق البرية المؤدية إلى غزة بغية تحسين تدفق السلع الإنسانية. إن الاحتياجات في غزة احتياجات شديدة، وقد أدى عدم تشغيل العديد من المعابر إلى جعل الاستجابة الإنسانية غير فعالة. ويجب إعادة فتح معبر رفح، ويجب تصحيح عمليات التحقق غير العملية وغمر غزة بالمساعدات الإنسانية. ويجب استئناف النشاط التجاري بالكامل، حتى وإن كنا نعترف بأن الكثيرين قد أفقرتهم هذه الحرب.

ثالثًا، تطالب غيانا ببذل جهود جادة طويلة الأجل من أجل تحقيق حل الدولتين. ويجب أن يمارس الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، وعلى الأمم المتحدة أن تضمن ممارسة هذا الحق. وقد أظهرت غالبية أعضاء المنظمة دعمها لتقرير المصير الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية. ولذلك، تقع على عاتق المجلس مسؤولية احترام رغبات الشعب الفلسطيني في ذلك الصدد. كما أن هذه هي الطريقة الأكثر قابلية للتطبيق لمعالجة العديد من أبعاد القضية الفلسطينية، بما في ذلك مشكلة اللاجئين التي لم تحل بعد، والتي تستلزم استمرار ولاية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وتغتنم غيانا هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها الثابت للأونروا وتشعر بقلق عميق إزاء التحركات الرامية إلى تصنيفها كمنظمة إرهابية، وهو ما نرفضه.

وفي الختام، فإن غيانا مستعدة للعمل مع المجلس من أجل تحقيق السلام للفلسطينيين والإسرائيليين. وخلافا للاستراتيجية التي

يتبناها البعض، لا يمكن أن يأتي السلام من العنف والحرب. كما لا يمكن أن ينشأ الأمن من انعدام الأمن.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

لقد مر ما يقرب من ثمانية أشهر منذ اندلاع النزاع في غزة. ومع استمرار الحصار والهجمات على المدنيين وتفاقم الكارثة الإنسانية غير المسبوقة، فإن سكان غزة غارقون بشدة في حالة من اليأس الشديد، ويزداد الوضع هشاشة منذ فترة طويلة. والسماح باستمرار القتال في غزة لن يؤدي إلا إلى تعميق الكارثة الإنسانية وإغراق المنطقة بأسرها في اضطراب شامل أكبر. ويتعين على المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز وقف فوري لإطلاق النار وإنقاذ الأرواح والتخفيف من الكارثة الإنسانية في غزة.

ويتابع المجتمع الدولي منذ فترة الوضع في رفح عن كثب ويدعو مراراً وتكراراً إلى وقف فوري لإطلاق النار. وقد ناقش مجلس الأمن ذلك الأمر عدة مرات وأصدر صراحة إشارة قوية بأن الهجمات على رفح يجب أن تتوقف. وأصدرت محكمة العدل الدولية أمراً بشأن التدابير التحفظية يطالب إسرائيل بالوقف الفوري لهجومها العسكري في رفح، وفقًا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ومع ذلك، وعلى الرغم من المعارضة القوية من جانب المجتمع الدولي، قصفت إسرائيل أكثر من اثني عشر مخيما للنازحين في غزة، مما أدى إلى مقتل عدد كبير من المدنيين الأبرياء. وتدين الصين بشدة تلك الأعمال. وتؤيد الصين مشروع القرار الذي عممته الجزائر أمس، والذي يستجيب للنداء الكاسح للمجتمع الدولي ويمثل الحد الأدنى من الإجراءات التي ينبغي أن يتخذها المجلس في هذا الوقت. ونأمل أن يضع جميع الأعضاء الحسابات السياسية جانباً، وأن يعطوا الأولوية لإنقاذ الأرواح وأن يدعموا اعتماد المجلس لمشروع القرار في أقرب وقت ممكن.

ولا بد من اتخاذ إجراءات ملموسة للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية في غزة. فعلى أحد جانبي معبر رفح، هناك أكثر من 2 000 شاحنة محملة بالإمدادات الإنسانية تنتظر الوصول بفارغ الصبر، بينما على الجانب الآخر هناك الملايين من الناس الذين يعانون من الجوع والمرض واليأس. وقد تبدو الإغاثة قريبة في متناول اليد، ولكنها بعيدة المنال بسبب الحواجز المصطنعة. وتعارض الصين بشدة تسييس المسائل الإنسانية واستخدام الجوع كسلاح واستخدام المساعدات الإنسانية كورقة مساومة. وينبغي أن تنفذ إسرائيل التزاماتها بفعالية بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال من خلال فتح جميع المعابر البرية على الفور وضمان وصول الإمدادات الإنسانية بشكل كافٍ وسريع، وسلامة الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، والتوزيع الآمن والمنظم للإمدادات الإنسانية. ويجب إجراء تحقيق شامل في الهجمات المتكررة على مرفق وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في الضفة الغربية، ويجب محاسبة مرتكبيها.

إن الحل الأساسي لقضية الشرق الأوسط هو تطبيق حل الدولتين. وإقامة دولة مستقلة هو الحلم الذي طالما راود الفلسطينيين منذ زمن طويل، وينبغي ألا يستمر الظلم التاريخي الذي عانوا منه. وتدعو الصين إلى بذل مزيد من الجهود الدبلوماسية الدولية والإقليمية لإعادة تشكيل عملية متعددة الأطراف ذات مصداقية وتنشيط الآفاق السياسية لحل الدولتين. وتقترح الصين عقد مؤتمر دولي للسلام أوسع نطاقا وأكثر موثوقية وفعالية مع جدول زمني وخريطة طريق لتنفيذ حل الدولتين. وندعم منح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة في وقت مبكر.

يعقد المؤتمر الوزاري العاشر لمنتدى التعاون بين الصين والدول العربية في بيجين غدا. ويزور قادة الإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس ومصر الصين حاليا. وستواصل الصين إجراء مناقشات متعمقة بشأن قضية فلسطين مع قادة ووزراء خارجية البلدان العربية الذين يزورون الصين ويشاركون في المؤتمر، وستجعل صوتنا المشترك مسموعا. إن الهدف هو إنهاء الصراع في غزة في أقرب وقت ممكن وتحقيق السلام، وأن ينفذ المجتمع الدولي حل الدولتين بتصميم أكبر وإجراءات ملموسة أكثر من أجل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الشرق الأوسط.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته المفصلة بشأن الكارثة المستمرة في غزة والتطورات المنذرة بالخطر في الضفة الغربية.

يراقب العالم الآن بقلق بالغ العمليات البرية الآخذة في التوسع في رفح. ويتعرض حوالي مليون مدني فلسطيني في رفح مرة أخرى للتهجير القسري. ومع ذلك، لا يوجد مكان آمن في غزة. وتزعم إسرائيل أن مقتل عشرات المدنيين في نهاية الأسبوع الماضي في خيام في ما يسمى بالمنطقة الآمنة غرب رفح كان خطأ مأساوياً. ولكن عندما تتكرر مثل هذه الحوادث مراراً وتكراراً، ويستمر قتل الأطفال وعمال المعونة، سيكون من الصعب على أي شخص أن يعتبرها مجرد أخطاء. وندعو إسرائيل إلى الوقف الفوري لهجومها في رفح.

إن الحالة الإنسانية في غزة قد باتت أسوأ من ذي قبل، حيث أن إيصال المعونة الإنسانية في جميع أنحاء غزة أعيق بشكل خطير أو كاد يتوقف. إن معبر رفح مغلق منذ شهر تقريباً، ويُظهر حادث إطلاق النار الذي أودى بحياة جندي مصري يوم الاثنين أن التوترات آخذة في الازدياد، مما يزيد من زعزعة استقرار السلام والأمن الإقليميين ويتجاوز الخطوط الحمراء للبلدان المجاورة. ومما يؤسف له أن المدنيين الأبرياء هم الذين يموتون بسبب نقص المعونة، حيث أن البلدان المعنية تتبادل الاتهامات فيما بينها فيما يتعلق بخلل معبري رفح وكرم أبو سالم.

وكان الممر البحري يوفر ما يشبه الأمل. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها البلدان المعنية، بما فيها الولايات المتحدة وقبرص. بيد أن من المؤسف أن الممر البحري لم يحقق هدفه بعد، بسبب عدم القدرة على توزيع المعونة داخل غزة والأضرار التي لحقت بالرصيف بسبب سوء الأحوال الجوية. ومن المؤسف أيضاً أن إطلاق الآلية الجديدة بموجب القرار 2720 (2023) قد تعرقل قبل تنفيذها الكامل، حيث تزامنت مع بدء العملية البرية الإسرائيلية في رفح في 7 أيار/مايو. ونذكر بأن إسرائيل قطعت على نفسها مجموعة من الالتزامات قبل شهرين فقط، في أعقاب مقتل العاملين في المطبخ المركزي العالمي، لتوسيع نطاق المعونة الإنسانية بوسائل مختلفة. ونعتقد أن تلك الالتزامات قد قطعت بحسن نية وما زالت صالحة، ومع ذلك لم نر أي نتائج لتحقيق تلك الغاية. بدلاً من ذلك، شهدنا انخفاضاً حاداً في حجم المعونة الإنسانية التي تدخل غزة منذ 7 أيار/مايو، في نفس الوقت الذي تنتشر فيه المجاعة في جميع أنحاء غزة. لذلك نحثّ إسرائيل على فتح جميع المعابر المتاحة فوراً بالتعاون مع الأطراف المعنية واتخاذ جميع التدابير المناسبة ضد النهب وتحويل مسارها.

كما أن الحالة في الضفة الغربية تبعث على القلق البالغ. ونشعر بالفزع لمقتل أكثر من 500 فلسطيني في الضفة الغربية منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويهولنا أيضاً الخطاب الاستفزازي الذي يصدره المسؤولون الإسرائيليون الرفيعو المستوى والذين يدعون إلى اتخاذ تدابير عقابية قاسية ضد السلطة الفلسطينية، بما في ذلك الموافقة على إقامة مستوطنات إضافية في الضفة الغربية. ونحثّ إسرائيل على الوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية غير القانونية. كما ندعو إلى وضع حد للأعمال التحريضية في الأماكن المقدسة في القدس.

وتحيط جمهورية كوريا علماً بجدية بالأمر الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 24 أيار/مايو بشأن طلب جنوب أفريقيا اتخاذ تدابير مؤقتة إضافية في ضوء الحالة في رفح. ونأمل أن تسهم تلك الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في حماية الفلسطينيين وتخفيف حدة الكارثة الإنسانية على أرض الواقع، فضلاً عن إجراء أي تحقيقات ضرورية. كما تكرر جمهورية كوريا الإعراب عن أملها الصادق في أن تؤدي الجهود الدبلوماسية التي تبذلها الولايات المتحدة وقطر ومصر إلى نتائج مثمرة. فليس هناك وقت نضيعه. وندعو مرة أخرى إلى وقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن المتبقين وتوسيع نطاق المعونة الإنسانية في جميع أنحاء غزة. ويجب علينا جميعاً أن نضع في اعتبارنا أن الكارثة المستمرة في غزة، التي بدأتها هجمات حماس الإرهابية ضد إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ستجعل من المستحيل استئناف أي محادثات ذات مغزى نحو حل الدولتين، والفشل في إعادة إطلاق تلك المفاوضات سيكون مصيبة خطيرة لمستقبل المنطقة وخارجها.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المنسق الخاص فينسلاند على إحاطته.

أولاً، تشعر المملكة المتحدة بالجزع إزاء المشاهد المحزنة للغاية التي الآتية من رفح في أعقاب الضربات الجوية الإسرائيلية خلال عطلة نهاية الأسبوع. وكما قال وزير الخارجية، ندعو إسرائيل إلى إجراء تحقيق سريع وشامل وشفاف. وموقف المملكة المتحدة واضح جداً: إننا لا نؤيد عملية عسكرية كبيرة في رفح من دون خطة مقبولة لحماية مئات الآلاف من المدنيين الذين بقوا هناك. فلم نر مثل هذه الخطة. وقد نزح مئات الآلاف بالفعل من رفح، كثير منهم للمرة الثانية، وإلى مواقع تفتقر إلى المأوى المناسب والغذاء والماء والحصول على العلاج الطبي. وندين بشدة أعمال حماس، التي تعرض المدنيين لخطر شديد باستخدامهم دروعاً. وندعو إسرائيل إلى الحرص على قصر العمليات على الأهداف العسكرية وتقليل الضرر اللاحق بالمدنيين والأعيان المدنية بما يتماشى مع القانون الدولي الإنساني.

ثانياً، هناك ضرورة ملحة لإيصال المزيد من المساعدات إلى سكان غزة الذين هم في أمس الحاجة إليها. وقد تعهدت إسرائيل بعدد من الالتزامات في الأسابيع الأخيرة لزيادة إمدادات المساعدات، بما في ذلك الالتزام بإغراق غزة بالمساعدات. شمل ذلك زيادة العدد اليومي لشاحنات المعونة التي تدخل غزة إلى 500 شاحنة وفتح ميناء أشدود أمام المساعدات الإنسانية ونقاط عبور إضافية للمساعدات في شمال غزة. وبينما نرحب بالتقدم المحرز نحو تلك الالتزامات، بما في ذلك تسليم الدقيق من ميناء أشدود إلى غزة من قبل برنامج الأغذية العالمي، فإن التقدم العام كان بطيئاً للغاية، ولا تزال كميات المعونة التي يجري تسليمها أقل بكثير من تلك المستويات. ونرحب بالاتفاق بين مصر وإسرائيل على السماح لوكالات الأمم المتحدة بإيصال المعونة، ولكن العمليات في رفح زادت من الحاجة إلى المعونة في وقت انخفضت فيه التدفقات بإغلاق معبر رفح وانخفاض عمليات تسليم المعونة عبر معبر كرم أبو سالم. والحالة الإنسانية الآن كارثية. وندعو إسرائيل إلى الوفاء على وجه السرعة بتلك الالتزامات، والسماح بدخول المعونة بكميات عبر جميع نقاط العبور، بما فيها رفح، وكفالة تهيئة بيئة داخل غزة تسمح بوصول المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها. يشمل ذلك إنشاء نظام فعال لتفادي التعارض للسماح للعاملين في المجال الإنساني بتوزيعه بأمان ودعم الحد الأدنى من متطلبات التشغيل للأمم المتحدة ووكالاتها.

أخيراً، يمكن أن يتوقف كل هذا الآن إذا ألقت حماس أسلحتها. إنهم يتسببون في هذه المعاناة للشعب الفلسطيني. وندعو حماس إلى الإفراج فوراً عن جميع الرهائن المحتجزين منذ أكثر من سبعة أشهر. نحن بحاجة ماسة إلى رؤية اتفاق يوقف القتال، ويسمح بوصول المساعدات المنقذة للحياة إلى غزة دون عوائق، ويخرج الرهائن. وعلينا بعد ذلك أن نعمل مع شركائنا الدوليين لتحويل تلك الهدنة إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد تور فينسلاند على إحاطته المتبصرة.

إن ملاحظاته تذكرة واقعية بالحالة الأليمة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غزة والضفة الغربية والقدس الشريف. ويعكس ذلك الواقع المرير الطبيعة الوحشية والعبثية للاحتلال الإسرائيلي.

وفي الأشهر الأخيرة، ركز مجلس الأمن والمجتمع الدولي في المقام الأول على الأزمة الإنسانية في غزة. غير أن من الأهمية بمكان أن نتذكر أن الخطيئة الأصلية لتلك المعاناة هي الاحتلال المستمر، والقمع المستمر. إن معالجة الأعراض من دون معالجة السبب الجذري، وأعني بذلك احتلال الأرض الفلسطينية، لن يؤدي إلى سلام دائم. لقد بدأت معاناة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال، ولن تنتهي إلا عندما ينتهي الاحتلال.

وفي ذلك الصدد، يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية ويجب عليه أن ينفذ قراراته ذات الصلة تنفيذا كاملا. فالقرار 2334 (2016)، على سبيل المثال، ينص بوضوح على أن المستوطنات غير قانونية

وتشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وعلى الرغم من ذلك، يقيم حاليا ما يقرب من 000 800 مستوطن بشكل غير قانوني في الضفة الغربية، ما يجعل الحياة كابوسا للفلسطينيين. وقد اقترحت سلطات الاحتلال الإسرائيلي من فورها بناء 000 10 وحدة سكنية جديدة، وتخصص أموالا إضافية لتلك المستوطنات، من دون أن تفرض جزاءات عليها من قبل مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، تواصل السلطة القائمة بالاحتلال سياستها المتمثلة في هدم المنازل والمباني الفلسطينية، حيث نفذت أكثر من 470 عملية هدم منذ 1 كانون الثاني/يناير 2024. وهم مستمرون في جهودهم لتهويد القدس وموقعها المقدس. وقد شهدنا مؤخرا اعتداءات من قبل المستوطنين على المسجد الأقصى ومنطقة الشيخ جراح. وتهدد تلك الأعمال بتفاقم التوترات وزيادة تصعيد الحالة.

ويتفاقم هذا الواقع المظلم في الضفة الغربية والقدس الشريف بسبب الحالة في غزة. وليس من الضروري تذكر الأرقام. فالكلفة البشرية بديهية ومروعة. والجرائم تتحدث عن نفسها. والصور المؤرقة من غزة تغمر شاشاتنا في جميع أنحاء العالم. وإذا لم تحرك روح الإنسانية فينا جميعا، فستكون الكلمات عديمة الفائدة.

لقد قررت الجزائر – بناء على تعليمات من رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون – بصفتها عضوا مسؤولا في مجلس الأمن، وبدعم من المجموعة العربية، تقديم مشروع قرار يحث الجميع في المجلس على الاضطلاع بمسؤولياتهم. ونأمل أن يحظى مشروع القرار الموجز هذا بتأييد الجميع في المجلس. إننا بحاجة إلى مجلس متحد ومجلس موحد، لأن انتظار امتثال السلطة القائمة بالاحتلال طوعا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن لا طائل من ورائه. وقد أوضحت سلطات الاحتلال أنها لن تمتثل لأوامر محكمة العدل الدولية. وبدلا من ذلك، تواصل التستر على جرائم القتل وارتكاب ما يسمونه أخطاء مأساوية.

ومجلس الأمن مسؤول، بموجب الفقرة 2 من المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة، عن كفالة تنفيذ قرارات محكمة العدل الدولية. ونطالب المجلس بتحمل مسؤولياته القانونية.

وتسعى السياسات الحالية للسلطة القائمة بالاحتلال إلى إفساد تطلعات الفلسطينيين إلى إقامة دولتهم وتقرير مصيرهم. وبحرمان الفلسطينيين من أراضيهم وسبل عيشهم ووسائل صمودهم، أصبحت الحياة في فلسطين لا تطاق.

إننا نشهد هجمات متكررة على وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وهي منظمة حيوية لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين وتأكيد حقهم في العودة إلى ديارهم. وبعد أن لم تتمكن سلطات الاحتلال مؤخرا في تشويه سمعة الوكالة، اقترحت مشروع قانون لتصنيف تلك الوكالة، الأونروا، منظمة إرهابية، وإخراجها فعليا من الأراضي المحتلة. ونحذر من تلك الخطوة وندعو المجلس إلى الدفاع عن تلك المنظمة البالغة الأهمية، من أجل استقرار الشرق الأوسط.

وفي خضم الظلام، لا يزال هناك بصيص من الأمل بفضل الاعتراف الدولي المتزايد بالدولة الفلسطينية. وذلك الاعتراف، إلى جانب عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة، ضروري لترسيخ حق الفلسطينيين في إقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، في مواجهة قوة احتلال مصممة على إبادة الشعب الفلسطيني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل موزامبيق.

نود أن نبدأ بالإعراب عن خالص امتناننا للسيد تور فينسلاند، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته الهامة والمتبصرة.

نعرب عن حزننا الشديد إزاء المأساة الإنسانية غير المسبوقة التي تتابع فصولها في قطاع غزة الذي يقطنه حوالي مليوني شخص. وأصل هذه المأساة هو الهجوم العسكري الإسرائيلي على غزة، وخاصة في هذه اللحظة على مدينة رفح. وعلى الرغم من جميع الأصوات الدولية التي تحذر من احتمال وقوع إصابات جماعية في منطقة لجأ إليها المدنيون النازحون، فقد استمر الهجوم العسكري، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني الكارثي أصلاً. وفي 26 أيار/مايو، شنت إسرائيل غارة على

مخيم للنازحين في رفح. ووفقا لسلطات غزة، فقد أسفر ذلك الهجوم عن مقتل عشرات المدنيين الفلسطينيين وإصابة عدد أكبر بكثير، معظمهم من النساء والأطفال. ويسهم الغضب العالمي الناجم عن الهجوم وإدانته في جميع أنحاء العالم في زيادة عزلة إسرائيل الدولية.

لقد اختتمنا للتو في المجلس أسبوعا بالغ الأهمية كُرس لموضوع حماية المدنيين. وحذر المجتمع الدولي بأسره من خطورة أن تصبح الهجمات على المدنيين والعاملين في المجال الإنساني أمرا عاديا.

ومن جانبنا، نعارض وندين بشدة هذا التوجه، وعلى وجه الخصوص العملية العسكرية الإسرائيلية الجارية في رفح. وفي ذلك الصدد، نردد الدعوات إلى تحرك عالمي ومتضافر من أجل إنهاء العملية العسكرية الإسرائيلية في رفح التي تتسبب في معاناة إنسانية لا توصف للسكان الفلسطينيين. وتُرتكب تلك الأعمال البشعة في انتهاك صارخ لجميع القواعد الإنسانية وضد جميع قوانين الحرب وجميع المعايير الأخلاقية. ومن الواضح أنها تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ضد الشعب الفلسطيني.

وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية اتخاذ تدابير فعالة بشكل جماعي من أجل وقف العملية في رفح ووضع حد للقتل المنهجي اليومي للسكان المدنيين الأبرياء في غزة. ونشدد على الطابع الملزم لقرارات المجلس، ولا سيما القرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024). وتضاف هذه القرارات إلى الأوامر التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس وأيار/مايو. وتشكل قرارات هذين الجهازين التابعين للأمم المتحدة – أي مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية – الأساس المتين لعملنا الجماعي.

ونغتنم هذه الفرصة للدعوة إلى التنفيذ الفوري للقرار 2730 (2024)، الذي اتخذناه للتو، فيما يتعلق بحماية موظفي المساعدة الإنسانية وموظفي الأمم المتحدة ومرافقهم وأصولهم، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي تشكل العمود الفقري لتقديم المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين الفلسطينيين.

ونعرب عن إدانتنا التامة للجرائم التي اكتُشفت في المقابر الجماعية في مستشفى ناصر ومستشفى الشفاء في غزة. ونؤكد من جديد على الحاجة الملحة لإجراء تحقيق موثوق ومستقل ونزيه لإزاحة الستار الذي يحجب حقيقة تلك الجريمة البشعة. إننا بحاجة إلى الالتزام بضرورة تحقيق المساءلة حتى يُقدم مرتكبو تلك الجرائم الشنيعة إلى العدالة.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد بامية (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): إذا توقف العدوان الإسرائيلي اليوم وقررنا أن نقيم جنازة كل يوم لكل فلسطيني قُتل خلال الأشهر الثمانية الماضية، فسيستغرق الأمر منا ما يقرب من 100 عام لتكريم ذكراهم جميعاً. وقد اتخذ المجلس قبل أسبوع واحد فقط قرارا بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية (القرار 2730 (2024)). وإذا أقمنا جنازة واحدة في اليوم لهؤلاء العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، فسيستغرق الأمر منا أكثر من عام لتكريم ذكراهم جميعاً.

لم يبق شيء تقريبا في غزة. فقد دمرت إسرائيل كل شيء. ولكن لا يزال هناك كل شيء في غزة: 2,3 مليون شخص يعيشون في معركة مستمرة مع الموت منذ ثمانية أشهر. إنهم ضحايا. إنهم أبطال لأنهم يرفضون الاستسلام للموت ولكنهم ضحايا يستحقون المساعدة بوصفهم ضحايا، وليس مجرد الإعجاب بهم كأبطال. وبعد مرور ثمانية أشهر، لم نخبرهم حتى الآن أن المساعدة في الطريق.

ولا يمكن للمرء أن ينسى صرخات الأم التي فعلت كل ما في وسعها لإنقاذ أطفالها وفشلت. وهناك آباء وأمهات يضطرون بعد أن فقدوا أحد أبنائهم إلى حمل الآخرين إلى بر الأمان دون أن يتسع وقتهم للحزن على فقيدهم ودون أن يجدوا الأمان في أي مكان. وهناك أيتام يرعاهم أقرب الأقرباء فالأقرب حتى لا يبقى من أقربائهم أحد. وهناك عائلات يهيم أفرادها على وجوههم في الشوارع، مصدومين ومتألمين ويائسين لا يعرفون من أين أتوا ولا إلى أين يذهبون. إنهم في أرض خالية من الحياة، يحاولون الوصول إلى الغد لبدء حياتهم من

جديد. وهناك أشخاص يتضورون جوعا على بعد بضعة أقدام فقط من المساعدات ومع ذلك لا يستطيعون الوصول إليها.

وعلى الرغم من عدة أوامر ملزمة أصدرتها محكمة العدل الدولية في قضية الإبادة الجماعية التي رفعتها جنوب أفريقيا، حرصت إسرائيل على نشر المجاعة، بعرقلة المعونة والسماح بتدميرها على أيدي متطرفيها ومستوطنيها. وبدلا من الوقف الفوري لهجومها على رفح، كما أمرت به أعلى محكمة في العالم، قصفت الأشخاص الذين شردتهم بينما كانوا يحتمون في الخيام. ويرى العالم كله أنه لا توجد منطقة آمنة في غزة. وشهد العالم حرق أفراد أسر فلسطينية، بمن في ذلك أطفال، أحياء. ومما لا يطاق أن يرى أحد أفراد أسرته يقتل أمام عينيه، لكن تخيلوا الألم الذي يشعر به المرء عند ما يراهم يُحرقون أحياء، ويصرخون من شدة العذاب، أو الألم الذي يشعر به وهو يحمل بين ذراعيه طفلا مقطوع الرأس أو ينتشل جثته المتفحمة من ذلك الجحيم. لقد حذر العالم كله مما يعنيه الهجوم الإسرائيلي في رفح وعارض هذا الهجوم. إلا أن إسرائيل تمادت، مما أدى النتيجة التي توقعها الجميع، وهي معاناة إنسانية لا تطاق.

تريد إسرائيل من الفلسطينيين أن يفهموا أنهم إذا بقوا في غزة، فهذا هو مصيرهم – الموت أو النزوح، أو ربما ينبغي أن أقول الموت والنزوح، والنزوح والموت. فمتى سنقول كفى؟ وأي مستوى آخر من القسوة يجب الوصول إليه قبل إنهاء الاعتداء؟ ليس هناك خط أحمر تفرضه الشرعية أو المنطق أو الإنسانية لم تتجاوزه إسرائيل. وها هي الآن تتجاوز الخط الأحمر الذي وضعه العالم بأسره بشأن رفح، ومن واجب المجلس التمسك بهذا الخط الأحمر – فأرواح البشر معرضة للخطر – واتخاذ إجراء حاسم لإجبار إسرائيل على وقف هجومها العسكري، وسحب قوات الاحتلال التابعة لها، وضمان وقف فوري لإطلاق النار. وسيكون اعتماد مشروع القرار الذي قدمته الجزائر أمس خطوة مهمة في هذا الاتجاه.

إن العالم أجمع يرى استهداف المدنيين وشن الهجمات العشوائية عليهم، واستخدام التجويع كأسلوب من أساليب الحرب، وعمليات الإعدام بإجراءات موجزة في الشوارع، بما في ذلك إعدام الأشخاص وهم معصوبي الأعين ومقيدي الأيدي. لقد رأوا المستشفيات تتحول إلى مقابر وقبور جماعية. ولكن ينبغي لنا بوجه ما أن نثق بإسرائيل عندما تقول إنها تحقق في سلوك الجيش الذي يسمي نفسه "الجيش الأكثر تحلياً بالأخلاق في العالم"، وهو جيش يرتكب جرائم حرب يوميا. ويجب ألا يهتم أي شخص يريد الحقيقة أو المساءلة بالتحقيقات الصورية الإسرائيلية. فالمحققون الإسرائيليون والمحاكم الإسرائيلية مصممون لإدامة وتمكين الاحتلال وجرائمه وأعماله الابتزازية ضد الشعب الخاضع للاحتلال، الذي ينبغي أن تحميه إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال. والأشخاص الذين ينبغي لها أن تحميهم باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال هم الذين تستهدفهم. ولا ترمي هذه الآليات الإسرائيلية إلى تحقيق المساءلة. ولهذا السبب ترفض إسرائيل التحقيقات الدولية وتخشاها. وإذا قامت إسرائيل، بعد تفجير ثلاث سيارات مختلفة تابعة لقافلة مساعدات إنسانية من منظمة "المطبخ المركزي العالمي" المشهورة عالميا، التي أعطت إحداثياتها، وقتل سبعة من موظفي الإغاثة الدولية، بتوبيخ اثنين من الضباط وفصلهما – تلك هي التدابير التي اتخذتها، أي التوبيخ والفصل لقتل واستهداف العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية – فهل يُحتمل أن يرى الفلسطينيون في يوم من الأيام المساءلة على أساس التحقيقات والقرارات الإسرائيلية؟ هل ثمة أمل في تحقيق العدالة؟

يمكن لإسرائيل أن تقتل أي فلسطيني وتصفه إما بأنه إرهابي أو درع بشري لتبرير مقتله. وهي تستخدم كلا العبارتين بتعميم بالغ، بحيث يمكن أن يشمل أي شخص. ووصفت إسرائيل بالإرهاب أي شكل من أشكال معارضة احتلالها وقمعها للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الدفاع عن حقوق الإنسان، والعمل الدبلوماسي، ومطالبة المؤسسات القضائية بالنظر في أعمالها. ووصفت إسرائيل بالإرهاب جميع الإجراءات القانونية. وتعتقد كذلك أنها تستطيع قصف أحياء بأكملها قصفا عشوائيا ومكثفا وتقول بكل بساطة، عن آلاف الفلسطينيين الذين قتلتهم، إنهم للأسف كانوا دروعا بشرية.

لقد شهد أعضاء المجلس مباشرة كيف تستخدم إسرائيل هاتين العبارتين استخداما غير دقيق، إذ اتهم الممثل الإسرائيلي أعضاء

المجلس وجميع أعضاء الأمم المتحدة، والأمين العام والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بأنهم معادون للسامية، ومؤيدون للإرهاب، ومتعاونون مع النازية بطريقته المدروسة والمسؤولة المعتادة. والفرق هو أن إسرائيل لا تقرر موت أو حياة الأعضاء. لكنها تقرر مصير كل فلسطيني. لقد تعلم الأعضاء التعايش مع سلوك إسرائيل غير المنطقي والعنصري، لكننا نموت بسببه. ولتحريض الممثلين الإسرائيليين ضد الأمم المتحدة عواقب حقيقية لم يعد من الممكن التسامح معها. فهو يوحي لجنودها ومتطرفيها أن الأمم المتحدة عدو وهدف مشروع. وهذا يفسر سبب تحول هذا النزاع لأشد النزاعات فتكا بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة، ولماذا يمكن اعتقالهم وتعذيبهم، ولماذا يمكن مهاجمة مقر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في القدس وإضرام النار فيه – بسبب هذا التحريض.

والأنكى من ذلك هو أن إسرائيل غاضبة من الأعمال ذاتها التي تقوم بها ما دام أنها ليست هي الفاعل. فعندما تفعلها تصبح مبررة ويمكن الدفاع عنها. ويمكن لإسرائيل أن تأتي هنا وتبين مدى فظاعة رؤية المدنيين يقتلون في هجمات عشوائية أو في منازلهم الآمنة، بينما تبيد عائلات فلسطينية بأكملها في وقت واحد. ويمكن أن تأتي وتفسر الخوف الذي يشعر به الإسرائيليون عندما يضطرون إلى الاختباء عند سماع صفارات الإنذار، بينما تقوم بقصف مكثف ضد السكان الفلسطينيين الذين ليس لديهم مكان يلجأون إليه، ولم يعد بمقدورهم الشعور بالخوف. وستأتي وتطالب باتخاذ إجراءات من أجل المحتجزين في الأسر خلال الأشهر السبعة الماضية، بينما تحتجز الفلسطينيين، جيلا تلو الآخر، طيلة العقود السبعة الماضية، وبينما توجد أدلة على أنها اختطفت الآلاف في الأشهر السبعة الماضية وحدها، وقتلت عدة فلسطينيين أثناء احتجازهم، وفرضت مثل هذا الاعتداء وهذه المعاملة السيئة على الآخرين لدرجة أنهم اضطروا إلى المعاناة من بتر أطرافهم.

ستوضح كم هو خسيس أن يُستخدم الناس كدروع بشرية، ولها سجل طويل في استخدام الفلسطينيين كدروع بشرية خلال توغلاتها وعملياتها العسكرية في الأرض المحتلة. تضعهم أحيانا في مقدمة سيارات الجِيب العسكرية خلال توغلاتها في مدننا ومخيمات اللاجئين. وسمعت الممثل الإسرائيلي هنا في نيويورك يقول إن احتجاز الجثث كان عملا همجيا لأنه يحرم الأسر من إمكانية الحداد ودفن أحبائها بكرامة. لقد احتجزت إسرائيل جثث مئات الفلسطينيين الذين قتلتهم، أحيانا منذ أكثر من ثلاثة عقود – ثلاثة عقود دون أن نتمكن من دفن أحبائنا حيث تحتجزهم إسرائيل في قبور تحمل أرقاما بدلا من أسمائهم، وبالتالي لن نتمكن من تحديد مكان دفنهم. لكن ذلك عمل إنساني عندما تفعله إسرائيل، وليس هجميا.

تتهم إسرائيل الكثيرين بالسعي إلى تدميرها وتقول إن جميع أعمالها مبررة بسبب التهديد الوجودي الذي تواجهه، بينما تسعى فعلا وصراحة إلى تدمير بلدنا وشعبنا. وتعرب عن استيائها لشعار "فلسطين ستتحرر من النهر إلى البحر" وتقول إنها دعوة للإبادة الجماعية، في حين أن رئيس وزرائها لم يكتف باستخدام عبارة "إسرائيل من النهر إلى البحر" مرارا، بل رفع أيضا خارطة على منصة الجمعية العامة تمتد فيها إسرائيل من النهر إلى البحر وتختفي فيها فلسطين تماما. ويتصرف وفقا لذلك في الميدان، بما في ذلك ارتكاب إبادة جماعية في غزة ومواصلة استعمار الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وهذه ليست مجرد كلمات، بل أفعال. إنها تريد الاحتلال والقمع العنيف للفلسطينيين وتريد السلام والأمن لنفسها. ولا تفهم ما هي المشكلة ولماذا لا يؤيدها العالم في تحقيق هذا الهدف السخيف – الاحتلال والقمع للفلسطينيين، والسلام والأمن لإسرائيل.

من المؤكد أن إسرائيل تفسر عدم التأييد بعزوه إلى معاداة السامية، وليس لأن ما تريده إسرائيل غير مشروع وغير أخلاقي ويتعارض مع كل نسيج ممكن من اللياقة الإنسانية في جسد المرء. ناهيك عن أن التجربة أثبتت أن من المستحيل تحقيقه. وتواصل التذرع بمحرقة اليهود وضحاياها البالغ عددهم 6 ملايين ضحية لتبرير جرائمها، متناسية أن أكبر درس مستخلص من المحرقة هو أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية لا يمكن تبريرها أبدا ويجب مكافحتها دائما، بغض النظر عن هوية الضحايا أو هوية الجناة. وينبغي ألا يتعرض أي مدني للأذى، بصرف النظر عن جنسيته أو أصله أو دينه أو عرقه. فكل هذه العوامل لا يُعتد بها. وينبغي حماية جميع المدنيين. ولذلك، وبناء على عقلية إسرائيل، من المنطقي أن تفسر هذه

الحكومة الإسرائيلية بطريقة ما اعتراف إسبانيا وأيرلندا والنرويج بدولة فلسطين على أنه هجوم ضد إسرائيل. ولا يهم ما إذا كانت تلك الدول قد اعترفت بإسرائيل قبل عقود دون طلب الموافقة من أحد. ولم يكن حينها اعترافها بإسرائيل خطوة أحادية الجانب؛ بل يصبح الأمر كذلك عند اعترافها بدولة فلسطين. ولا يهم ما إذا كنت هذه البلدان تدعو إلى حل الدولتين الذي تعيش فلسطين وإسرائيل بموجبه جنبا إلى جنب ويعيش الفلسطينيون والإسرائيليون في سلام وأمن. ولا يهم ما إذا كان لدى هذه البلدان سجل حافل من الدعم للقانون الدولي والسلام العادل. ولا يهم أن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير، بما في ذلك استقلال دولته، وأنه لا يمكن أن يكون لإسرائيل حق النقض على تلك الحقوق الفلسطينية.

فكيف ردت إسرائيل؟ ردت بالتوعد بمزيد من الإجرام والاستعمار، بما في ذلك خرق الوضع التاريخي القائم للحرم القدسي الشريف وبسرقة أموالنا. ولا تتصرف أية دولة على هذا النحو إلا إذا كانت فوق القانون منذ فترة طويلة ولا يضيرها التصرف كدولة خارجة عن القانون.

ونشكر البلدان الثلاثة على قرارها الهام بدعم الحرية والسلام، مثلما نشكر بربادوس وجامايكا وترينيداد وتوباغو وجزر البهاما، فضلا عن جميع البلدان التي اتخذت خيارا مماثلا على مر السنين. وندعو جميع البلدان التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى القيام بذلك باعتباره استثمارا في الحرية والسلام في هذه الأوقات العصيبة. ونشكر أيضا كل البلدان التي أيدت عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة. وسيأتي اليوم الذي نكون فيه أعضاء في الأمم المتحدة وأحرارا.

كيف يمكن لإسرائيل ألا ترى مدى سخافة موقفها ومدى وضوح غضبها الانتقائي؟ الجواب هو لأنها تعتبرنا دون البشر أو "حيوانات بشرية"، على حد تعبير القادة الإسرائيليين. ولطالما كانت أعمال التطهير العرقي والفصل العنصري والإبادة الجماعية ممكنة على مر التاريخ من خلال تجريد أبناء شعب ما من إنسانيتهم. وهو ما يحدث في هذا المقام. لقد دأبت إسرائيل على تجريدنا من إنسانيتنا لفترة طويلة لدرجة أنها لا تفهم مشاعر السخط إزاء مقتل الفلسطينيين. إنها لا تفهم المشكلة. لماذا تُجلب إسرائيل إلى هنا لمناقشة هذه المسألة؟ وعلى الرغم من حقائق التاريخ، فإنها لا تفهم كيف يمكن لأحد أن يتحدث عن الظلم التاريخي الذي وقع على الفلسطينيين عند التطرق إلى مصيرنا. ولا تفهم لماذا قد يقرر أحد الاعتراف بوجودنا بوصفنا شعبا وبحقوقنا باعتبارنا أمة وبدولتنا.

ولا تفهم إسرائيل كيف يمكن لأحد أن يجرؤ على المساواة بين مدنييها ومدنيينا لأن مدنيينا أقل شأنا من مدنييهم. فنحن أقل إنسانية من غيرنا. وترفض إسرائيل حقا هذا التكافؤ عندما تتكلم عن المحكمة الجنائية الدولية. إن التكافؤ الذي يزعج إسرائيل هو أن الضحايا الفلسطينيين يمكن اعتبارهم ضحايا. وتنسى إسرائيل أن المحكمة تتحمل المسؤولية تجاه الضحايا وليس إزاء الجناة. وتريد إسرائيل أن يُترك الضحايا الفلسطينيون دون حماية وأن تستمر حماية الجناة الإسرائيليين. وهذا أمر غير مقبول وينبغي أن يقول الجميع ذلك.

لماذا تعتقد إسرائيل أنها ستفلت من المساءلة عن جرائمها؟ الجواب هو بسبب إفلاتها التام من العقاب على مدى 75 عاما. ولن يؤدي أي بيان يعزز الشعور لدى إسرائيل بأنها، بشكل أو بآخر، دولة فوق القانون أو بأنها تملك الحق في التمتع بوضع استثنائي إلا إلى تشجيعها على مواصلة التصرف كدولة خارجة عن القانون. لقد حان وقت المساءلة. وإذا لم تكن هناك مساءلة بعد غزة وإذا لم تكن هناك مساءلة بعد الإبادة الجماعية، فمتى يحين وقتها؟ هل يعتقد أحد أن إسرائيل ستغير مسارها إذا أُبقي على إفلاتها من العقاب وأنها ستستيقظ يوما وتقول "نعم، نريد السلام مع الفلسطينيين، فهذا هو الخيار المعقول الذي يجب اتخاذه"؟ هذا لن يحدث.

يمكن لأي دولة دون استثناء أن تجعل الاحتلال الاستعماري مكلفا وأن تسهم بذلك في إنهائه. وستمكّن القرارات التي يتخذها الجميع اليوم من تحقيق الحرية والسلام غدا. اسمحوا لنا أن نقول لأبناء شعبنا الذين يعانون من ألم لا يطاق إن المساعدة في طريقها إليهم وأن هذا الكابوس، هذا الجحيم على الأرض، سينتهي وأن التضامن الذي يرونه في كل ركن من أركان المعمورة سيُترجَم إلى إجراءات حازمة لوقف هذه

الإبادة الجماعية وتحقيق الحرية وتعزيز السلام. ولا يوجد هدف أسمى من ذلك. وليس هناك وقت أكثر إلحاحا. ولا توجد مسؤولية أكبر.

وينبغي ألا يموت الفلسطينيون وألا يعانوا بعد الآن من أجل البقاء على أرضهم. الحياة والحرية والكرامة في وطننا، هذا هو حلمنا البسيط الذي يجب أن يتحقق لإنهاء الكابوس المفروض على شعبنا منذ فترة طويلة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد ميلر (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): اجتمع المجلس، للمرة الألف، لمناقشة الحرب العادلة والأخلاقية التي تخوضها إسرائيل ضد منظمة حماس الإرهابية المتعطشة للدماء والتي تمارس الإبادة الجماعية. ولكن المجلس، مرة أخرى وكما كان الحال منذ ما يقرب من ثمانية أشهر، لا يزال يمتنع عن الاجتماع لمناقشة ما تفعله حماس وعن إلقاء اللوم على من يستحقه من الإرهابيين.

لقد بدأت هذه الحرب عندما ارتكبت حماس أبشع الفظائع التي اقتُرفت ضد الإسرائيليين على مر التاريخ، وهي فظائع لا تزال مستمرة لأن الإرهابيين أنفسهم ما زالوا يحتجزون 125 رهينة بريئة في غزة بينما يواصلون إطلاق الصواريخ على البلدات والمدن الإسرائيلية حتى من داخل مناطق العمل الإنساني المحددة في جنوب غزة. لقد أقسمت حماس على ارتكاب أهوال 7 تشرين الأول/أكتوبر مرارا وتكرارا إلى حين إبادة إسرائيل ونحن نخوض هذه الحرب لضمان عدم تكرار هذه الفظائع أبدا.

ولا تشكل هذه الحرب ضد الإرهاب مجرد حق لإسرائيل بوصفها دولة ذات سيادة، بل إنها أيضا التزام وواجب على عاتقنا. وكان أي عضو من أعضاء المجلس سيفعل الشيء نفسه لأن هذا هو ما تفعله البلدان لحماية مستقبلها. ولكن بدلا من التركيز على الحقائق، يفضل المجلس أن يفعل كل ما في وسعه لإنهاء هذه الحرب حتى ولو كان ذلك يعني تعريض أمن إسرائيل للخطر.

لقد كان موقف إسرائيل واضحا جدا من البداية: هذه الحرب يمكن أن تنتهي اليوم دون إطلاق أي رصاصة أخرى. وكل ما يتطلبه الأمر هو أن تطلق حماس سراح الرهائن وتلقي أسلحتها. وهذه شروطنا ولا نطلب أكثر من ذلك. ولكن الحقيقة هي أن حماس ترفض هذه الشروط وتختار حماس احتجاز الرهائن الأبرياء. وتختار حماس مواصلة إطلاق الصواريخ. وتختار حماس استغلال المدنيين في غزة كدروع بشرية. لقد اختار الإرهابيون الترويع. ونتيجة لذلك، يجب أن يخضعوا للمساءلة الكاملة.

ولكن من المحزن أن المجلس يختار إلقاء اللوم في غير موضعه. وبدلا من ترديد مطالب إسرائيل وتحميل الإرهابيين المسؤولية، يختار المجلس أن يجتمع أسبوعيا تقريبا، بل مرتين كل أسبوع في هذه المرحلة، لمحاسبة إسرائيل على حرب لم نختارها ولم نردها. وقد يكون هذا السلوك غير مفاجئ من منظمة تثني على السفاحين. وانعقاد الجمعية العامة غدا لرثاء دكتاتور ذبح مواطنيه يشي بالكثير.

وإذا رفضت حماس إطلاق سراح رهائننا والاستسلام، فقد لا يكون أمام إسرائيل إلا خيار واحد: إعادة الرهائن بأنفسنا والقضاء على القدرات الإرهابية لحماس. وهو ما يجب أن نواصل القيام به. ولا تزال هناك أربع كتائب تابعة لحماس في رفح حيث يستمر احتجاز العديد من الرهائن. واكتُشفت المئات من مداخل أنفاق الإرهاب، في حين قُضي على الآلاف من إرهابيي حماس. وأود أيضا أن أشير إلى أن إسرائيل أعادت مؤخرا جثث بعض الرهائن المقتولين إلى أسرهم وعُثر على تلك الجثث في مرفق تابع لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في غزة.

ولا نملك خيارا آخر لإنجاز مهمتنا سوى اجتثاث الإرهابيين في جنوب غزة. ولهذا السبب، وجهنا ضربة دقيقة يوم الأحد استهدفت اثنين من كبار مسؤولي حماس الإرهابيين الملطخة أيديهما بدماء الكثيرين، إسرائيليين وغيرهم، وقضينا عليهما. إن حرب إسرائيل لا تستهدف أهالي غزة وإنما حماس والمنظمات الإرهابية. وتجري عملية تحقق واسعة النطاق قبل كل ضربة أو أي تقدم للتخفيف من الخسائر في صفوف المدنيين.

ويبعد موقع الغارة التي شُنت يوم الأحد حوالي كيلومترين عن منطقة العمل الإنساني المحددة ويجري تحقيق شامل في الخسائر التي

أسفرت عنها في أرواح المدنيين. وتشير النتائج الأولية إلى أن النيران اندلعت بسبب انفجارات ثانوية من ذخائر خزنها الإرهابيون على مقربة من المدنيين. أين الإدانات الموجهة إلى حماس لاستخدامها سكان غزة كدروع بشرية والمواقع المدنية كمستودعات للأسلحة؟ إن الخسائر في الأرواح التي وقعت يوم الأحد مأساوية. وحماس هي التي يجب أن تخضع للمساءلة.

يجب أن يواجه المجلس الحقائق على أرض الواقع دون التأثر بأنصاف الحقائق والأكاذيب التي تصورها وسائط الإعلام وتقدّمها التقارير المتحيزة. وتُبذل جهود متضافرة لإعادة كتابة الحقيقة وتصوير إسرائيل زورا على أنها أصل كل الشرور، وهو ما لا يمكن السكوت عليه. وقد فشلت جنوب أفريقيا مرة أخرى في محاولاتها المغرضة لاستغلال محكمة العدل الدولية من أجل تقويض حق إسرائيل الأصيل والتزامها بالدفاع عن مواطنيها من هجمات حماس المستمرة وضمان إطلاق سراح الرهائن الذين ما زالوا محتجزين في الأسر الوحشي في غزة.

إن التهم الموجهة إلى إسرائيل باطلة وبغيضة أخلاقيا. فإسرائيل تخوض حربا هجومية وعادلة، وكل إجراء تتخذه يتفق مع القيم الأخلاقية ويمتثل للقانون الدولي. ولم تقم إسرائيل ولن تقوم في رفح بأعمال عسكرية يمكن أن تخضع المدنيين الفلسطينيين في غزة لظروف معيشية قد تؤدي إلى تدميرها المادي كليا أو جزئيا. هذا هو قانوننا الأخلاقي، وهذه هي الحقائق.

وأؤكد من جديد على أن إسرائيل تخوض حربا ضد حماس، وليس ضد المدنيين في غزة. ولهذا السبب تلتزم إسرائيل بتيسير دخول المعونة الإنسانية إلى غزة من كل نقطة دخول ممكنة. وعلى الرغم من إطلاق حماس صواريخ على معبر كرم أبو سالم، فإنه يعمل بكامل طاقته وتدخله شاحنات المساعدات. وتلتزم إسرائيل التزاما تاما بضمان دخول أكبر قدر ممكن من المساعدات.

ويتحتم على المجلس أن يتمسك بولايته، وأن يتوقف عن قبول أكاذيب الإرهابيين كحقائق، وأن يتوقف عن تشجيع من يسعون إلى إبادة إسرائيل، وأن يتوقف عن ترديد الأكاذيب المشحونة سياسيا والرامية إلى التهجم على إسرائيل. فلا توجد سوى طريقة واحدة لتسوية هذا النزاع. والدعم المطلق لأحد الطرفين مع شيطنة الطرف الآخر ليس هو السبيل الكفيل بإيجاد حل. ومن المؤكد أنه لا يفضي إلى الاعتراف على نحو ثنائي بدولة فلسطينية بعد أكثر المذابح وحشية لليهود منذ المحرقة. ولا تؤدي هذه الخطوات إلا إلى مكافأة الإرهاب وتشجيع الفلسطينيين على اعتبار أنه يمكن إيجاد حلول دون مفاوضات ودون تنازلات. وليس هذا هو الطريق إلى السلام؛ إنما هو الطريق إلى مزيد من الإرهاب وسفك الدماء والدمار.

إن إسرائيل لا تقاتل من أجل رهائننا ومن أجل أمننا فحسب، بل تقاتل أيضا من أجل الحضارة جمعاء. فلتكفوا عن الوقوف إلى جانب الإرهاب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تود جنوب أفريقيا أن تشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لنا لمخاطبة المجلس في هذه الجلسة اليوم. ونشكر أيضا المنسق الخاص تور فينسلاند على إحاطته.

يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى لمناقشة الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط. ونذكر أعضاء مجلس الأمن بأن الحالة في فلسطين وإسرائيل ما زالت مدرجة في جدول أعماله منذ إنشاء هذه المنظمة تقريبا. وواجب مجلس الأمن، بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة، هو صون السلم والأمن الدوليين. ونذكر أعضاء المجلس بأن عدم التصرف بحزم من أجل الإسهام في منع الحروب ووقفها سيؤدي إلى موت مزيد من الناس وإصابتهم وعيشهم في ظروف لا تطاق. وكم مرة يتعين تذكير المجلس بهذه المسائل قبل أن يتمكن من اتخاذ إجراء مجد لتوجيه نداء من واجبه أن يوجهه – نداء لوقف إطلاق النار.

هذا ما تطالب به أغلبية أعضاء الأمم المتحدة وآلاف الأشخاص في جميع أنحاء العالم منذ شهور – الدعوة إلى وقف لإطلاق النار حتى نتمكن من وقف القتل العبثي لآلاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء والرجال الأبرياء. ولم تكن استجابة المجلس لهذه الدعوة صريحة

تماما. فقد تم تجاهل القرار الملزم قانونا الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار خلال مدة قصيرة في رمضان. ولم يتصرف المجلس وفقا لذلك.

وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، لجأت جنوب أفريقيا، مشيرة إلى التزاماتها كدولة طرف في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، إلى محكمة العدل الدولية سعيا لاستصدار أمر بمنع إسرائيل من ارتكاب إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني. ولما استمرت إسرائيل في تحدي أوامر المحكمة، بسبل منها الهجوم الأخير الذي شنته على رفح، عادت جنوب أفريقيا إلى المحكمة طالبة اتخاذ تدابير تحفظية إضافية من أجل منع أعمال الإبادة الجماعية الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني في غزة. وخلافا لما سمعناه قبل قليل من ممثل إسرائيل، أكدت المحكمة في قراراتها أن للفلسطينيين حقا قانونيا في الحماية من الإبادة الجماعية وأن جنوب أفريقيا قد بينت أن هناك خطرا حقيقيا ووشيكا بوقوع انتهاك لا يمكن جبره لهذا الحق.

وتوضح أوامر محكمة العدل الدولية أن هناك خطرا جديا بوقوع إبادة جماعية ضد الشعب الفلسطيني في غزة. ولذلك، يجب على الدول الثالثة أيضا أن تعمل بشكل مستقل وفوري لمنع الإبادة الجماعية من جانب إسرائيل ولكفالة ألا تنتهك هي نفسها اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، بطرق منها تقديم العون أو المساعدة في ارتكاب الإبادة الجماعية. وذلك يفرض بالضرورة على جميع الدول التزاما بوقف تمويل وتيسير الأعمال العسكرية الإسرائيلية، التي تمثل بشكل معقول إبادة جماعية.

ونأسف لأنه منذ أن أصدرت المحكمة التدابير التحفظية – في وثائق منها قرارها الأخير الصادر في 10 أيار/مايو 2024 حيث أمرت إسرائيل بوقف أي عمل في رفح قد يفرض على المجموعة الفلسطينية في غزة ظروف حياة يمكن أن تؤدي إلى تدميرها المادي، كليا أو جزئيا – لا يزال الفلسطينيون يعانون معاناة لا حد لها في ظل العمليات العسكرية المكثفة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال. وقد بينت أحداث الأشهر السبعة الماضية في غزة أن أعمال إسرائيل تمثل بشكل معقول إبادة جماعية وتتعارض مع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك التزاماتها بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية.

واليوم، في رسالة موجهة إليكم، سيدي الرئيس، نطلب إليكم تعميمها على أعضاء مجلس الأمن، زودت جنوب أفريقيا المجلس بملف علني للأدلة المتعلقة بنية دولة إسرائيل ارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في غزة وتحريضها على ارتكابها. ونذكر أعضاء المجلس بأن الفقرة 2 من المادة 94 من ميثاق الأمم المتحدة تنص على ما يلي:

”إذا امتنع أحد المتقاضين في قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التي يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم“.

ولذلك تطلب جنوب أفريقيا إلى مجلس الأمن أن ينفذ أحكام المحكمة في قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل (تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها في قطاع غزة). ونواصل القول إن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يجاهر بأهمية القانون الدولي وأهمية ميثاق الأمم المتحدة في بعض الحالات دون غيرها، كما لو أن سيادة القانون لا تنطبق إلا على قلة مختارة، ونؤكد على ذلك من جديد اليوم. ولكي يكون القانون الدولي ذا مصداقية، ينبغي تطبيقه بشكل موحد وليس انتقائيا.

إن نظام الحوكمة العالمية الذي أنشئ لكي تنضم إليه الدول طوعا وتلتزم بالعمل الجماعي لمواجهة التحديات العالمية يتطلب منا أن نقبل أنه لا أحد بمنأى عن اللوم. ولا توجد دولة أكثر مساواة من غيرها. ولا يمكن السماح لدولة واحدة بخرق القانون الدولي، ودعوة الدول الأخرى، في الوقت نفسه، إلى الامتثال له. وإذ نقترب من موعد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل وننظر في مستقبل المنظمة والتحديات التي تواجه تعددية الأطراف ككل، فلنتقبل أنه عندما نوقع ونقبل أن نكون جزءا من الأمم المتحدة، فإننا نقبل الالتزام بقواعدها. ويجدر بمن يسعون إلى تولي مناصب قيادية داخل المنظمة، على وجه الخصوص، أن ينتبهوا إلى ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي أن أقدم هذا البيان نيابة عن مجموعة الدول العربية.

وأود أن أشكر المنسق الخاص السيد تور فينسلاند على إحاطته التي سلطت الضوء على الأوضاع الكارثية الناجمة عن حرب إسرائيل على قطاع غزة.

إن ما شهدناه من هجمات على مخيمات النازحين في رفح منذ مطلع هذا الأسبوع يفوق الوصف ويقتضي إدانة واضحة من المجتمع الدولي بأكمله. فالمجزرة الشنيعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي يوم الأحد الماضي بحق مئات المدنيين وهم نائمون في خيامهم، وتضاف إليها مجزرة المواصي يوم أمس، ليست إلا حلقات جديدة في سلسلة جرائم الحرب الممنهجة ضد الشعب الفلسطيني.

لا توجد كلمات تعبر عن فظاعة موت الأطفال حرقا بالنيران أو عبارات تصف رعب أم تحتضن أشلاء رضيعها المحترقة أو لغة تعبر عن صرخات الألم لشيخ مقعد يلفظ أنفاسه الأخيرة وسط الخيام المشتعلة.

لقد جاءت هذه الغارات الدموية بعد أقل من يومين على إصدار محكمة العدل الدولية تدابير مؤقتة جديدة تطالب إسرائيل بالوقف الفوري لعملياتها العسكرية في رفح، وبعد نزح خلال الأسبوعين الماضيين أكثر من 000 900 فلسطيني، أي ما يفوق 60 بالمائة من النازحين في رفح، بسبب تصعيد إسرائيل عدوانها على المحافظة، ليضطر العديد منهم للنزوح مجددا بحثا عن الأمان من هذه الحرب.

إلا أنه وبعد ما يقارب 8 أشهر من القصف والقتل والتنكيل والتشريد، لم يعد هناك مكان آمن أو صالح للعيش في غزة. فكل ما كان يُطلق عليه منطقة آمنة تم استهدافه وكل ما هو محمي بموجب القانون الدولي الإنساني تم انتهاكه.

إن مأساة النزوح المتكرر ما هي إلا وجه من أوجه المعاناة التي يكابدها هؤلاء النازحون الذين يعانون من غياب شبه تام للمياه والمواد الغذائية والصحية، خاصة مع إغلاق إسرائيل معبر رفح وعدم سماحها بدخول المساعدات الإنسانية في الوقت الذي يعاني فيه قطاع غزة من المجاعة.

لقد تجاوزت إسرائيل بإصرار وتعنت كل الخطوط الحمراء وباتت تتحدى بوضوح لا لبس فيه القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، تماما كما تجاهلت التدابير المؤقتة الصادرة عن محكمة العدل الدولية ثلاث مرات.

إن أنظار العالم اليوم لا تتجه إلى رفح فحسب، بل أيضا إلى المجلس المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، فمثل هذا المستوى من الإجرام يتطلب من مجلس الأمن ردا حازما وواضحا. فحين تأسست الأمم المتحدة على أنقاض حربين عالميتين مدمرتين، تعهدت الدول الأعضاء بأن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية لتحقيق ذلك.

فأين أهل غزة من هذا العهد؟ إن ما يحدث في القطاع يجسد دون شك المعنى الحقيقي لويلات الحرب وما تسببه من فظائع للأبرياء.

إن مجموعة الدول العربية تدعو مجلس الأمن إلى الانخراط بشكل إيجابي وبناء في المفاوضات المتعلقة بمشروع القرار الذي طرحته دولة الجزائر يوم أمس. ويهدف لوقف الهجوم العسكري الإسرائيلي على رفح ويطالب بوقف فوري لإطلاق النار. ونؤكد على ضرورة اعتماد هذا القرار بعد أن تأخر مجلس الأمن كثيرا في اتخاذ مثل هذه الخطوة الضرورية.

فقد بات ملحا إنهاء هذه الحرب التي وصفتها الأمم المتحدة بأنها حرب ضد الأطفال. وشهدنا خلالها تكرار المجازر التي طالت المستشفيات ونقاط توزيع المساعدات والأطفال وغيرهم من الأبرياء. كما شاهدنا قتل إسرائيل للعاملين في المجال الإنساني والطبي والإعلامي، بالإضافة إلى المسنين والنساء والأطفال. وطال القصف أيضا المراكز الصحية والمدارس والمخيمات والمخابز والمساجد والكنائس والجامعات ومنشآت الأمم المتحدة. ونذكر هنا أن استهداف المدنيين يشكل جريمة حرب يجب محاسبة مرتكبيها أمام القانون.

لقد باتت الازدواجية في المعايير واضحة كعين الشمس وتداعياتها لن تقتصر على زعزعة الاستقرار في منطقتنا فحسب، بل في العالم أجمع. وعليه، تؤكد مجموعة الدول العربية ضرورة تطبيق القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، بشكل موحد ومتساو ودون استثناء أو تمييز. لا ينبغي أن يكون تنفيذ قرارات مجلس الأمن انتقائيا أو قائما على الكيل بمكيالين.

إن إسرائيل، شأنها شأن أي دولة أخرى، مطالبة باحترام التزاماتها وفقا لهذه الأطر الدولية ووقف ممارساتها غير الشرعية. ويجب أن يشمل هذا الضفة الغربية أيضا حيث تتصاعد التوترات لمستويات خطيرة مع تسارع وتيرة الاستيطان ومصادرة الأراضي والمداهمات شبه اليومية للمدن والمخيمات الفلسطينية، فضلا عن الاقتحامات المستمرة من قبل المتطرفين الإسرائيليين للمسجد الأقصى المبارك تحت حماية شرطة الاحتلال الإسرائيلي وإعاقة دخول المصلين إليه، والذي يمثل خرقا فاضحا للقانون الدولي وللوضع التاريخي والقانوني القائم في القدس ومقدساتها. إن القمع الذي يمارس ضد الفلسطينيين لا حدود له، مما ينذر بتفجير الأوضاع في المنطقة في أي لحظة على نحو قد يصعب احتواؤه.

وختاما، تجدد مجموعة الدول العربية مطالبتها للمجلس باتخاذ خطوات حاسمة لإنهاء الحرب على غزة وضمان دخول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل ودون عوائق لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وتؤكد المجموعة على ضرورة التحرك الفوري قبل فوات الأوان حيث نقدر في هذا السياق الجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية ودولة قطر من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار وتخفيف المعاناة في غزة.

إن هذا المنعطف الخطير من تاريخ الصراع يحتم على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بذل كل الجهود الممكنة لإنقاذ حل الدولتين وإنهاء الاحتلال ووقف العنف وإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة واستقلال دولة فلسطين على حدود عام 1967 وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كما أن تحقيق السلام العادل والدائم يتطلب دعما قويا للعضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، فضلا عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، مثلما أقدم على ذلك مؤخرا العديد من الدول التي نثمن عاليا وقوفها إلى جانب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق.

رُفعت الجلسة الساعة 12/40.